

رسالة

في خيرة الصالحين

الحجة الاسلام والمسلمين آية الله السيد محمد كاظم
الطباطبائي اليزدي بحاشية سيدنا آية ... في العالمين
رئيس الملة والدين اعلم العلماء والمجتهدين فقيه اهل بيت
المصمة سلام ... عليهم اجمعين السيد محمد حجة الكوه
كمري التبريزي ادام الله ظله على رؤس المسلمين آمين
من نشریات مكتبة ابوذر جمهری - تهران

١٣٦٦ هـ

الطبعة الاولى

طبع

بمطبعة شركة سهامی طبع الكتاب

تهران

طبعة
مجموعة
مطبعة

(بسمه تعالى شأنه العزيز)

هذه رسالة ذخيرة الصالحين

(فتاوى المرحوم آية الله الملك العلام المخفق العلامة)

(السيد محمد كاظم الطباطبائي اعلى الله تعالى مقامه)

(مع حواشى حضرة حجة الاسلام والمسلمين)

(آية الله تعالى فى العالمين سيدنا ومولانا السيد)

(محمد الحجة التبريزى الكوه كمرى)

(متعنا الله تعالى بطول بقائه آمين)

(يا رب العالمين)

من نشریات مكتبة البوذرى جمهرى - تهران

۱۳۶۶ هـ

طبع فى مطبعة شركة طبع الكتاب

فى طهران

بسم الله الرحمن الرحيم

لابأس بالعمل بهذه الرسالة الشريفة المطابقة لفتاوى سيدنا الاستاذ
قدس سره مع ما علقتها عليها من الحواشي و انا الاحقر
محمد الحسيني الكوه كمرى



« بسم الله الرحمن الرحيم »

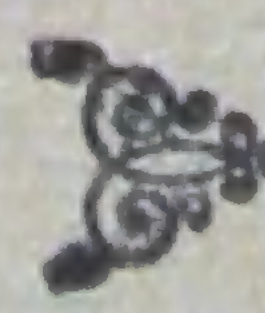
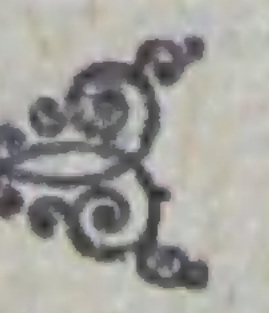
الحمد لله الذي جعل العلماء ورثة النبيين و جعل الاخذ عنهم وسيلة
للمنجاة يوم الدين و صلى الله على محمد سيد المرسلين و آله الطيبين الطاهرين
*(و بعد) * فيقول العبد الحقير الشيخ سعيد بن محمد رضا الحلبي عامله الله
بلطفه الخفي و الجلي قد التمسني من لا يسعني رده من اخواني الصالحين
ان اجمع نبذة من فتاوى حجة الاسلام و مرجع الخاص و العام جناب
مولانا السيد (سيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي) اعلى الله تعالى مقامه فأجبت
الى ذلك فخرجت بحمد الله رسالة و جيزة قليلة لفظها كثير نفعها سهل تناولها
و سميتها ذخيرة الصالحين ليوم الدين و اسأل الله رب العالمين ان ينفع
بها المتدينين من اخواننا المؤمنين و ان يلحظها بعين القبول و الرضوان
انه الكريم المنان و هو حسبنا و نعم الوكيل * (مقدمة) * اعلم انه يجب
على كل مكلف غير بالغ مرتبة الاجتهاد في عباداته و معاملاته و تمام اعماله
و لو في المستحبات و المباحات ان يكون اما مقلداً او محتاطاً بشرط
ان يعرف موارد الاحتياط و لا يعرف ذلك الا القليل فعمل العامى الغير العارف

بمواضع الاحتياط من غير تقليد باطل (١) عاقل « مسئلة » التقليد هو الالتزام (٢) بالعمل بفتوى مجتهد معين و يتحقق بمجرد البناء على العمل به ولو باخذ رسالته للعمل بها وان لم يعلم ما فيها ولم يعمل بعد بها على الاقوى « مسئلة » يجب ان يكون المرجع للتقليد عالماً مجتهداً عادلاً بل ورعاً في دين الله غير مكب على دنياه كما وصفه عليه السلام بقوله * (واما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً لدينه مخالفاً لهواه مطيعاً لأمر مولاه فللعوام ان يقلدوه) * « مسئلة » يجب تقليد الاعلم مع الامكان على الاحوط (٣) و يجب الفحص عنه و اذا تساوى مجتهدان في العلم اولم يعلم الاعلم منهما تخير بينهما الا اذا كان احدهما المعين اوسع (٤) او اعدل فيتعين تقليده و اذا تردد بين شخصين يحتمل اعلامية احدهما المعين دون الاخر تعين تقليده « مسئلة » اذا قلد من ليس له اهلية الفتوى ثم التفت وجب عليه العدول و كذا اذا قلد غير الاعلم وجب العدول الى الاعلم و كذا اذا قلد الاعلم ثم صار غيره اعلم منه « مسئلة » لا يجوز تقليد الميت ابتداء نعم يجوز البقاء (٥) على تقليده فيما قلده او الرجوع الى الحي الاعلم و الرجوع احوط و لا يجوز بعد ذلك الرجوع الى فتوى الميت ثانياً ولا الى حي آخر الا الى اعلم منه و يعتبر ان يكون البقاء بتقليد حي فلو بقي

- (١) الا اذا طابق الواقع و تحقق القرينة فيما تعتبر فيه (حجة دام ظاله)
 (٢) لا يكفي الالتزام في ترتيب الآثار كعدم جواز العدول و البقاء على تقليد الميت بل لابد من العمل (حجة)
 (٣) بل الاقوى (حجة)
 (٤) الاورعية لا يوجب التعيين في باب التقليد (حجة)
 (٥) فيما عمل به من المسائل بشرط كون الميت اعلم من الحي (حجة)

على تقليد الميت من دون الرجوع الى الحي الذي يفتى بجواز ذلك كان كمن عمل من غير تقليد « مسألة » اذا قلد مجتهداً ثم شك في انه جامع للشرائط ام لاوجب عليه الفحص (١) « مسألة » اذا عرض للمجتهد ما يوجب فقده للشرائط من فسق او جنون او نسيان يجب العدول الى الجامع للشرائط و لايجوز البقاء على تقليده كما انه لو قلد من لم يكن جامعاً للشرائط و مضى عليه برهة من الزمان كان كمن لم يقلداً اصلاً فحاله كحال الجاهل القاصر او المقصر « مسألة » يثبت الاجتهاد بالاختبار و بالشيعاء المفيد للمعلم وبشهادة العدلين وكذا الاعلامية و لايجوز تقليد من لا يعلم انه بلغ رتبة الاجتهاد و ان كان من اهل العلم كما انه يجب على غير المجتهد ان يقلد او يحتاط و ان كان من اهل العلم وقريباً من الاجتهاد « مسألة » عمل الجاهل المقصر الملتفت من دون تقليد باطل (٢) وان كان مطابقاً للواقع و اما عمل الجاهل القاصر او المقصر الغافل مع تحقق قصد القربة فصحيح ان كان مطابقاً لفتوى المجتهد الذي يقلده (٣) بعد ذلك « مسألة » يجب تعلم مسائل الشك و السهو و غيرها مما هو محل الابتلاء غالباً كما يجب تعلم اجزاء العبادات و شرائطها وموانعها و مقدماتها نعم لو علم اجمالاً ان عمله واجد لجميع الاجزاء و الشرائط و فاقد للموانع صح وان لم يعلم تفصيلاً « مسألة » يعتبر في المفتى و القاضي

- (١) اذا لم يحضر حين التقليد اجتماعه للشرائط بالطريق المعتبر شرعاً والا فلا يجب عليه الفحص وان شك فعلا في اجتماعه للشرائط من الاول واما اذا احتمل زوالها بعد ذلك فيبنى على البقاء من غير اشكال (حجة دام ظله)
- (٢) فيما تعتبر فيه القربة (حجة)
- (٣) بل المعتبر المطابقة للواقع نعم طريق المقلد الى الواقع فتوى المجتهد الذي يجب تقليده فعلا (حجة)

العدالة و تثبت بشهادة عدلين و بالمعاشرة المفيدة للعلم او الاطمينان و
 بالشياع المفيد للعلم « مسألة » اذا نقل شخص فتوى المجتهد خطأ يجب
 عليه اعلام من تعلم منه « مسألة » اذا اتفق في اثناء الصلوة « مسألة » لا يعلم
 حكمها و لم يتمكن ح من استعمالها بنى على احد الطرفين بقصد ان
 يسئل عن الحكم بعد الصلوة و ان يعيدها اذا ظهر كون المأثى به خلاف
 الواقع فلو فعل كذلك فظهرت المطابقة صحت صلواته « مسألة » الوكيل
 في عمل عن الغير كاجراء عقد او ايقاع او اداء خمس او زكوة او
 كفارة او نحوها يجب عليه ان يعمل بمقتضى تقليد الموكل لا تقليد نفسه
 اذا كانا مختلفين و كذلك الوصى في مثل ما لو كان وصياً في استيجار
 الصلوة عن الميت يجب ان يستأجر على وفق فتوى مجتهد الميت « مسألة »
 الاحتياط المطلق في مقام الفتوى من غير سبق فتوى على خلافه او لحوقه
 كذلك لا يجوز تركه بل يجب اما العمل بالاحتياط او الرجوع الى الغير
 الا علم فالاعلم و اما اذا كان الاحتياط في الرسائل العملية مسبوقاً بالفتوى
 على خلافه كما لو قال بعد الفتوى في المسئلة و ان كان الاحوط كذا او ملحقاً
 بالفتوى على خلافه كان يقول الاحوط كذا و ان كان الحكم كذا او ان
 كان الاقوى كذا او كان مقروناً بما يظهر منه الاستحباب كان يقول الاولى
 و الاحوط كذا جاز في الموارد الثلاث ترك الاحتياط  فصل في الوضوء
 و الكلام في واجباته و شرائطه و احكام الخلل  القول في الواجبات
 « مسألة » الواجب في الوضوء غسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و
 القدمين و المراد بالوجه ما بين قصاص الشعر و طرف الذقن طولاً و ما دارت
 عليه الابهام و الوسطى عرضاً فما خرج عن ذلك لا يجب غسله نعم يجب
 غسل شئ ما خرج عن الحد المذكور للمقدمة لتحصيل اليقين بغسل تمام

ما اشتمل عليه الحد « مسأله » يجب ان يكون الغسل من أعلى الوجه
و لا يجوز الغسل منكوساً نعم لو رد الماء منكوساً ولكن نوى الغسل من الاعلى
برجوعه جاز « مسأله » لا يجب غسل ما استرسل من اللحية اما ما دخل
منها في حد الوجه فانه يجب غسله لكن الواجب غسل الظاهر منه من غير
فرق بين الخفيف و الكثيف و ان كان التخليل في الاول احوط واما اليدين
فالواجب غسلهما من المرفقين الى اطراف الاصابع ويجب غسل شيء من العضد
للمقدمة كالوجه و لا يجوز ترك شيء من الوجه او اليدين بلا غسل ولو مقدار
مكان شعرة « مسأله » يجب رفع ما يمنع وصول الماء و تحريكه كالخاتم
ونحوه و لو شك في وجود الحاجب لم يلتفت (١) اذا غلب على ظنه عدم
وجوده ولو شك في شيء انه حاجب ام لا وجب ازالته او ايبال الماء الى
ماتحته واما مسح الرأس فالواجب مسح شيء من مقدمه و الاحوط (٢) عدم
الاجتزاء بما دون عرض اصبع واحوط منه مسح مقدار ثلاثة اصابع مضمومة
بل الاولى كون المسح بالثلاثة والمرأة كالرجل في ذلك « مسأله » يجب
ان يكون المسح بباطن الكف والاحوط الايمن بل الاولى الاصابع منه و
ان يكون المسح بما بقى في يده من نداوة الوضوء فلا يجوز استيناف ماء جديد
« مسأله » يجب جفاف الممسوح على وجه لا ينتقل منه اجزاء الى الماسح
و اما مسح القدمين فالواجب مسح ظاهرهما من اطراف الاصابع الى المفصل
على الاحوط طولا ولا تقدير للمعرض فيجزى (٣) ما يتحقق به اسم المسح و

(١) يجب الفحص او المبالغة حتى يحصل الاطمينان بعدمه او وصول الماء

على البشرة (حجة دام ظله)

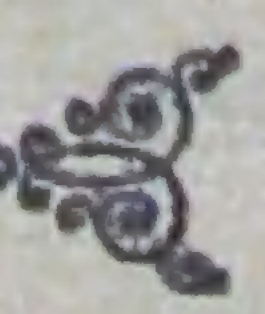
(٢) وان كان الاقوى كفاية المسمى (حجة)

(٣) نعم الافضل بل الاحوط المسح بتمام الكف على ما يحيط من الرجلين

(حجة)

ما تقدم في مسح الرأس من تجفيف الممسوح على النحو المزبور وكون المسح بما بقي في يده من نداوة الوضوء يجري في القدمين أيضاً * القول في شرائط الوضوء * (مسئلة) شرائط الوضوء امور « منها » طهارة الماء واطلاقه واباحته وطهارة المحل المغسول والممسوح ورفع الحاجب عنه واباحه المكان الذي هو بمعنى الفضاء الذي يقع فيه الغسل والمسح وعدم المانع من استعمال الماء من مرض او عطش على نفسه او نفس مؤمنة ونحو ذلك مما يجب معه التيمم فلو توطأ والحال هذه بطل (ومنها) الترتيب في الاعضاء فيقدم تمام الوجه على اليد اليمنى وهى على اليسرى وهى على مسح الرأس وهى على مسح الرجلين (ومنها) الموالاة بين الاعضاء بمعنى ان لا يؤخر غسل العضو المتأخر بحيث يحصل بسبب ذلك جفاف جميع ما تقدم (ومنها) النية وهى القصد الى الفعل بعنوان الامتثال وهو المراد بنية القربة و يعتبر فيها الاخلاص فمتى ضم اليها ما ينافيه بطل خصوصاً الرياء ولا بد من استدامة حكم النية الى حين الفراغ بمعنى انه لا يتردد ولا ينوى العدم * القول في احكام الخلل * (مسئلة) لو تيقن الحدث وشك في الطهارة او ظن بها تطهر ولو كان شكه في اثناء العمل كما لو دخل في الصلوة مثلاً وشك في اثنائها في الطهارة فانه يقطعها ويتطهر والاحوط الاتمام ثم الاستيناف بطهارة جديدة ولو كان شكه بعد الفراغ من العمل بنى على صحة العمل السابق ونظير جديداً للعمل اللاحق ولو تيقن الطهارة وشك في الحدث لم يلتفت ولو تيقنهما وشك في المتأخر منهما تطهر ولو تيقن ترك غسل عضو او مسحه اتى به و بما بعده اذا لم يحصل مفسد من فوات موالاة ونحوها والا استأنف ولو شك في فعل شىء من افعال الوضوء قبل الفراغ منه أنى بما شك فيه مراعيًا للترتيب والموالاة وغيرهما مما يعتبر في الوضوء والظن هنا

كالشك وكثير الشك لاعبرة بشكه كما انه لاعبرة بالشك بعد الفراغ سواء كان
شكه بفعل من افعال الوضوء او بشرط من شروطه ^{فصل في غسل الجنابة}
و الكلام في سبب الجنابة و واجبات الغسل (القول) في السبب « مسألة »
سبب الجنابة امران (احدهما) خروج المنى وما في حكمه من الببلل
المشتبه قبل الاستبراء كما ستعرفه انشاء الله تعالى والمنى ان علم فلا اشكال
والارجع الصحيح في معرفته الى اجتماع الدفق والشهوة و فتور الجسد
و يرجع المريض (١) الى الاخيرين ولا يكفي الواحد من الثلاثة لكن الاحوط
مع عدم اجتماع الثلث الغسل و الوضوء (ثانيهما) الجماع و ان لم ينزل
و يتحقق بغيبوبة الحشفة و قدرها من مقطوعها في القبل و الدبر فيحصل
حينئذ وصف الجنابة لكل منهما من غير فرق بين الصغير و المجنون و غيرهما
و ان وجب الغسل حينئذ بعد حصول شرط التكليف (القول في واجبات
الغسل) « مسألة » واجبات الغسل امور (الاول) النية و يعتبر فيها الاخلاص
ولا بد من استدامة حكمها كما تقدم في الوضوء (الثاني) غسل ظاهر البشرة
فلا يجزى غيرها فيجب عليه حينئذ رفع الحجاب و تخليل ما لا يصل الماء
اليه الا بتخليله « مسأله » لا يجب غسل الشعر الا ما كان من توابع الجسد
و الاحوط غسل ما شك فيه انه من الظاهر او من الباطن (الثالث) الترتيب
في الترتيبى الذى هو افضل من الارتماس الذى هو عبارة عن تغطية البدن
في الماء مقارنة للنية و يكفي فيها استمرار القصد و الترتيب عبارة عن غسل
تمام الرأس و منه العنق مدخلا لبعض الجسد معه مقدمة ثم تمام النصف
الايمن مدخلا ايضا لبعض الايسر معه مقدمة ثم تمام النصف الايسر مدخلا
لبعض الايمن معه مقدمة و تدخل العورة و السرة في التنصيف
(١) لا يترك الاحتياط في المريض مع وجود الشهوة (حجة دام ظله)


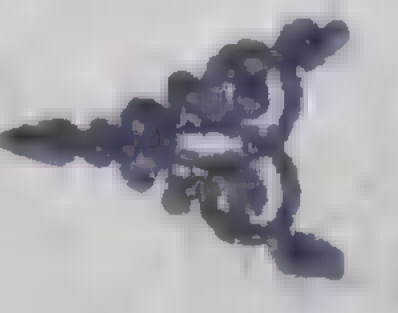

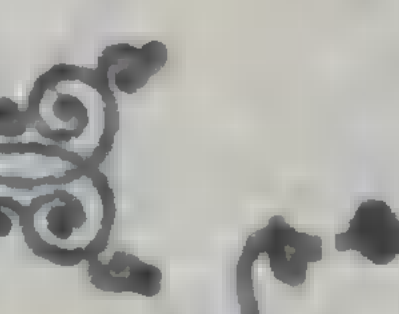
المذكور الا ان الاولى غسلها مع الجانبين و الا لازم استيعاب الاعضاء
 الثلاثة بالغسل بصبه واحدة او اكثر بفرك و ذلك أو بغير ذلك « مسألة »
 لا ترتيب في العضو فيجوز غسله من الاسفل الى الاعلى و ان كان الاولى
 البدئة باعلى العضو فالاعلى كما انه لا كيفية مخصوصة للغسل المراد هنا
 بل يكفي تحقق مسماه فيجزيه حينئذ من الرأس بالماء اولاً ثم الجانب
 الايمن ثم الجانب الايسر و يجزيه ايضاً رمس البعض و الصب على آخر
 ولو ارتمس ثلث ارتماسات تاوياً بكل واحدة غسل عضو صح بل يتحقق مسمى
 الغسل بتحريك العضو في الماء على وجه يجرى الماء عليه فلا يحتاج الى
 اخراجه منه ثم غمسه فيه (الرابع) من الواجبات اطلاق الماء و طهارته
 و اباحته و اباحة المكان و المصب و الآنية و المباشرة اختياراً و عدم
 المانع من استعمال الماء لمرض و نحوه على ما سمعته في الوضوء و كذا
 طهارة المحل الذي يريد اجراء ماء الغسل عليه فلو فرض نجاسته طهره
 اولاً ثم اجرى الماء عليه للغسل « مسألة » لو شك في شيء من اجزاء الغسل
 و قد دخل في آخر لم يلتفت بخلاف الوضوء فانك قد عرفت وجوب التدارك
 عليه في الوضوء مالم يفرغ و الاحوط (١) المساواة فيغسل ما شك فيه
 مالم يفرغ « مسألة » ينبغي الاستبراء بالبول قبل الغسل و ليس هو شرطاً
 في صحة الغسل و لكن فائده انه لو فعله و اغتسل ثم خرج منه بلل
 مشتبه لم يعد الغسل بخلاف مالم يغتسل بدونه ثم خرج منه البلل المزبور
 فانه يعد الغسل حينئذ لكونه محكوماً عايه بانه منى سواء استبرأ بالخرطاط
 لتعذر البول عليه اولاً فصل في التيمم  و الكلام في مسوغاته و
 فيما يصح التيمم به و في كيفية و فيما يعتبر فيه و في احكامه * (القول

(١) وهذا الاحتياط لا يترك مهما امكن (حجة دام ظله)

في مسوغاته) * «مسئلة» مسوغات التيمم أمور (منها) عدم وجدان ما يكفيه من الماء لطهارته غسلاً كانت أو وضوء (و منها) الخوف من الوصول اليه من اللص أو السبع أو الضباع أو نحو ذلك مما يحصل معه خوف الضرر ولو جبناً على النفس أو العرض أو المال المعتقد به (و منها) خوف الضرر المانع من استعماله لمرض أو رمم أو جرح أو قرح أو نحو ذلك مما يتضرر معه باستعمال الماء على وجه لا يلحق بالجيرة و ما في حكمها و لافرق بين الخوف من حصوله أو الخوف من زيادته أو بطوئه و بين شدة الالم باستعماله على وجه لا يتحمل للبرد أو غيره (و منها) الخوف باستعماله من العطش للحيوان المحترم (و منها) حصول المنة التي لا تتحمل عادة باستيهاه و الذل و الهوان بالاكتساب لشرائه (و منها) توقف حصوله على دفع جميع ما عنده أو دفع ما يضر بحاله بخلاف غير المضر فانه يجب و ان كان اضعاف ثمن المثل (و منها) ضيق الوقت عن تحصيله او عن استعماله (و منها) وجوب استعمال الموجود من الماء في غسل نجاسة و نحوه مما لا يقوم غير الماء مقامه فانه يتعين التيمم حينئذ لكن الاحوط صرف الماء في الغسل اولاً ثم التيمم «مسئلة» لو خالف من كان فرضه التيمم و تطهر فطهارته باطلة الا ان ياتى بها في مقام ضيق الوقت لا الامر بها من حيث الصلوة بل يفعلها بعنوان الكون على الطهارة او غيره من الغايات فتصح حينئذ كما انها تصح ايضاً لو خالف و دفع المضر بحاله ثمناً عن الماء او تحمل المنة و الهوان او المخاطرة في تحصيله و نحو ذلك مما كان الممنوع منه مقدمات الطهارة لاهى نفسها وكذلك ايضاً لو تحمل المبرد و تطهر اذا فرض عدم الضرر و ان المانع مجرد الالم و ان كان الاحوط خلافه «مسئلة» يجوز التيمم لصلوة الجنائز و النوم مع التمكن من الماء الا انه

ينبغي الاقتصار في الاخير على ما كان من الحدث الاصغر بخلاف الاول
فانه يجوز مع الحدث الاصغر او الاكبر ~~حجج~~ القول فيما يتيمم به ~~بشيء~~
«مسئلة» يعتبر فيما يتيمم به ان يكون صعيداً و هو مطلق وجه الارض
من غير فرق بين التراب و الرمل و ارض الجص و النورة قبل الاحراق
و تراب القبر و المستعمل في التيمم و ذى اللون و الحصى و المدرو غيرها
مما يندرج تحت اسمها و ان لم يعلق منه في اليد شيء الا ان الاحوط التراب
بخلاف مالا يندرج تحت اسمها و ان كان منها كالنبات و الذهب و الفضة
و غيرهما من المعادن الخارجة عن اسمها وكذا الرماد وان كان منها «مسئلة»
لا يجوز (١) التيمم بالخزف و الجص و النورة بعد الاحراق مع التمكن
من التراب ونحوه و امام مع عدم التمكن فالاحوط الجمع بين التيمم بواحد منها
و بين الغبار او الطين الذين هما مرتبة متأخرة و امام مع الانحصار فالاحوط
الجمع بينهما و بين الاعادة او القضاء «مسئلة» لا يصح التيمم بالصعيد
النجس والمغصوب الا اذا اكره على المكث فيه كالمحبوس و لا بالمتزج
بغيره مزجاً يخرج عن اطلاق اسم التراب فلا بأس بالمستهلك و لا الخليط
المتميز الذي لا يمنع شيئاً يعتد به من باطن الكف بحيث ينافى الصدق
وحكم المشتبه هنا بالمغصوب والمتزج حكم الماء بالنسبة الى الوضوء و
الغسل بخلاف المشتبه بالنجس مع الانحصار فانه يتيمم بهما و ان لم نقل
به في المائين و يعتبر اباحة مكان التيمم كالوضوء و الغسل «مسئلة» لو
فقد الصعيد تيمم بغبار ثوبه او لبد سرجه او عرف دابته مما هو مشتمل على
غبار الارض ضارباً على ذى الغبار اذا لم يتمكن من نفضه و جمعه ثم التيمم
به و الاوجب و مع فقد ذلك تيمم بالوحل ولو تمكن من نجفيفه ثم التيمم

به وجب (مسئلة) لا يصح التيمم بالثلج فمن لم يجد غيره مما ذكر ولم يتمكن من حصول مسمى الغسل به كان فاقداً للطهورين يسقط الفرض عنه ثم يقضى بعد ذلك اذا تمكن و ان كان الاحوط ذلك مع التمسح بالثلج على اعضاء الوضوء او التيمم به و فعل الصلوة في الوقت «مسئلة» يكره التيمم بالرمل و السبخة بل ربما امتنع كما في بعض افرادها الخارج عن اسم الارض و يستحب له نفخ اليدين بعد الضرب و ان يكون ما يتيمم به من ربي الارض وعواليها بل يكره ايضاً ان يكون من مهابطها (القول في كيفية التيمم) «مسئلة» كيفية التيمم مع الاختيار ضرب الارض بباطن الكفين معاً دفعة ثم مسح الجبهة و الجبينين بهما معاً مستوعباً لهما من قصاص الشعر الى طرف الانف الاعلى والى الحاجبين والاحوط (١) المسح عليهما ثم مسح تمام ظاهر الكف اليمنى من الزند الى اطراف الاصابع بباطن الكف اليسرى ثم مسح تمام ظاهر الكف اليسرى بباطن الكف اليمنى وليس ما بين الاصابع من الظاهر اذ المراد ما يماسه ظاهر بشرة الماسح بل يعتبر التدقيق والتعميق فيه ولا يجزى الوضع من دون مسمى الضرب ولا الضرب باحدهما ولا بهما على التعاقب ولا بالضرب بظاهرهما ولا ببعض الباطن بحيث لا يصدق عليه الضرب بتمام الكف عرفاً ولا المسح باحدهما ولا بهما على التعاقب ولا بهما على وجه لا يصدق المسح تمامهما «مسئلة» لو تعذر الضرب والمسح بالباطن انتقل الى الظاهر ولا ينتقل اليه لو كان الباطن متنجساً بغير المتعبدى و تعذرت الازالة بل يضرب بهما و يمسح و ان كانت النجاسة حائلة مستوعبة اذ لم يمكن التطهير والازالة الا ان الاحوط الجمع بين الضرب بالباطن والضرب بالظاهر نعم مع التعبدى الى الصعيد مثلاً ولم يمكن التجفيف ينتقل الى الظاهر حينئذ ولو كانت النجاسة على الاعضاء الممسوحة

و تعذر التطهير و الازالة مسح عليها  القول فيما يعتبر في التيمم 
 « مسألة » يعتبر النية في التيمم على نحو ما سمعته في الوضوء مقارناً بها الضرب
 الذي هو أول أفعاله و يعتبر فيه المباشرة و الترتيب على حسب ما عرفته و
 الموالات بمعنى عدم الفصل المنافي لهيئته و صورته و المسح من الأعلى
 إلى الأسفل بحيث يصدق ذلك عليه عرفاً و رفع العاجب عن الماسح
 و الممسوح و الطهارة فيهما هذا كله مع الاختيار أما مع الاضطرار فيسقط
 المعسور و لكن لا يسقط به الميسور « مسألة » يكفي ضربة واحدة للوجه
 واليدين في بدل الوضوء و الغسل و الاحوط (١) التعدل لهما « مسألة » العاجز
 بتيممه غيره لكن بضرب الأرض بيدي العاجز ثم يمسح بهما نعم مع فرض
 العجز عن ذلك يضرب المتولى يديه و يمسح بهما ولو توقف وجوده على اجرة
 وجب بذلها و ان كان اضعاف ثمن المثل مالم يضر بحاله  القول في
 احكام التيمم  « مسألة » لا يصح التيمم للفريضة قبل دخول الوقت اما
 بعده فيصح و ان لم يتضيق مع الرجاء و عدمه و الاحوط (٢) مراعات
 الضيق مطلقاً و لا يعيد ما صلاه بتيممه الصحيح بعد التمكن من غير
 فرق بين الوقت و خارجه « مسألة » لو تيمم للصلوة قد حضر وقتها جازله
 الصلوة الاخرى في أول وقتها بل يستبيح بالتيمم لغاية غيرها من الغايات
 كالمتطهر مع فرض بقاء المسوغ بل يقوم الصعيد مقام الماء في كل ما طلب
 الوضوء او الغسل له و ان لم يكن طهارة فيجوز التيمم حينئذ بدلا عن الاغسال
 المندوبة والوضوء (٣) الصوري والوضوء التجديدي « مسألة » المحدث بالاكبر

(١) لا يترك هذا الاحتياط و الاولى ان يضرب مرتين ويمسح وجهه ويديه ثم
 يضرب اخرى ويمسح يديه ايضاً (حجة دام ظلّه)
 (٢) لا يترك الاحتياط مع الرجاء (حجة)
 (٣) يأتي فيها وفيما بعدها برجاء المطلوبية (حجة)

غير الجنابة يتيمم تيممين احدهما عن الغسل و الآخر (١) عن الوضوء
ولو وجد ما يكفى الاخير خاصة تيمم عن الاخر ولو وجد ما يكفى احدهما
قدم الغسل و تيمم عن الوضوء و يكفى الجنابة تيمم و احدها « مسألة » لو
اجتمعت اسباب للحدث الاكبر كفاه تيمم واحد (٥) لو كان فيها جنابة فنواها
خاصة او نوى الجميع و لا يحتاج الى تيمم عن الوضوء « مسألة » ينتقض
التيمم الواقع عن الوضوء بالحدث الاصغر فضلاً عن الاكبر اما ما كان
بدلاً عن الغسل فلا ينتقضه الاصغر فلا يوجب حينئذ الا الوضوء او التيمم بدلاً عنه
الى ان يجد الماء او يتمكن من استعماله في الغسل فحينئذ ينتقض ما كان
بدلاً عنه من غير فرق بين الجنابة و غير ها ~~في فصل في النجاسات~~
و الكلام فيها و في احكامها و كيفية التنجيس بها و ما يعفى عنه منها و
ما يطهر منها ~~في القول في النجاسات~~ « مسألة » النجاسات اثني عشر
(الاول والثاني) البول والخر من الحيوان ذى النفس السائلة غير ما كول اللحم
ولو بالعارض كالجلال و موطوء الانسان اما ما كان من المأكول و غير
ذى النفس فانها منهما طاهران كما انهما من الطير كذلك مطلقاً و ان كان
غير ما كول اللحم حتى بول الخفاش و ان كان الاحتياط فيهما من غير المأكول
منه التجنب خصوصاً الاخير (الثالث) المني من كل حيوان ذى نفس
حل اكله او حرم دون غير ذى النفس فانه منه طاهر (الرابع) ميتة
ذى النفس من الحيوان مما تحل له الحيوة و ما يقطع من جسده حياً مما تحل له الحيوة
عدا ما ينفصل من بدن الانسان من الاجزاء الصغار كالبنور و الثالول و
ما يعلو الشفة والقروح و نحوها عند البرء و قشور الجرب و نحوها اما ما

(١) استعجاباً كمبدله (حجة دام ظله)

(٢) مع نية الجميع حتى لو كان فيها جنابة (حجة)



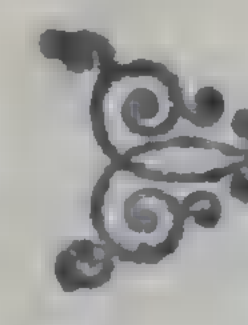
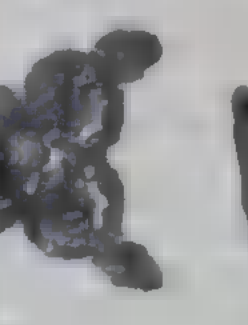

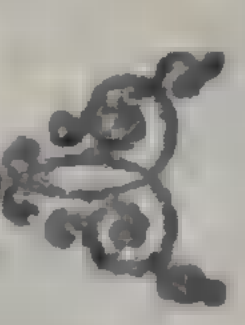
ر. م. هـ
١١

لانتحله الحيوة كالعظم و القرن و السن و المنقار و الظفر و الظلف و الشعر
و الصوف و الوتر و الريش فانه طاهر و كذا البيض من الميتة الذي اكتسى
القشر الاعلى من مأكول اللحم بل و غيره (الخامس) دم ذى النفس بخلاف
دم غيره كالسمك و البق و القمل و البراغيث فانه طاهر و المشكوك
فى انه من أيهما محكوم بطهارته « مسئلة » الدم المتخلف فى الذبيحة طاهر
بعد قذف ما يعتاد قذفه من الدم بالذبح من غير فرق بين المتخلف فى بطنها
او فى اللحم منها اذالم ينجس بنجاسة آلة التذكية ونحوها الا ان الاحوط (١)
الاجتناب عن دم الاجزاء الغير المأكولة منها كالطحال و نحوه « السادس
و السابع) الكلب و الخنزير البريان عيناً ولعاباً اما كلب الماء و خنزيره
فطاهران (الثامن) المسكر المايح بالاصل دون الجسامد كالخشيش و
ان غلاوصار مايعاً بالعارض و اما العصير العنبى فلاشكل فى حرمة بمجرد
الغليان مطلقاً و اما نجاسته فدائرة مدار الاسكار كالنجاسة و الحرمة
فى الزبيبى (٢) و التمرى (التاسع) الفقاع و هو شراب مخصوص متخذ
من الشعير غالباً اما المتخذ من غيره ففي حرمة و نجاسته تأمل و ان سمي
فقاعاً الا اذا كان مسكراً (العاشر) الكافر و هو من انتحل غير الاسلام
او انتحله و جحد ما يعلم من الدين ضرورة او صدر منه ما يقتضى كفره
من قول او فعل من غير فرق بين المرتد و الكافر الاصلى الحربى و الذمى
والخارجى و الغالى و الناصبى (الحادى عشر و الثانى عشر) عرق الجنب
من حرام (٣) و عرق الابل الجلالة بل عرق مطلق الحيوان الجلال

(١) لا يترك (حجة دام ظله)

(٢) لا يترك الاحتياط فى الزبيبى (حجة)

(٣) الاقوى طهارته ولكن الاحوط ترك الصلوة فى النوب الذى فيه العرق (حجة)

على الاحوط  القول في احكام النجاسات  « مسئلة » يشترط في صحة
الصلوة و الطواف واجبيهما و مندوبيهما طهارة بدن المصلي و شعره و ظفره
و غيرهما مما هو من اوابع جسده ولباسه الساتر عنه و غيره من النجاسات و
ما في حكمها من متنجس بها وقليلها ولو مثل رؤس الابر ككثيرها « مسئلة »
من صلى بالنجاسة متعمداً بطلت صلوته ووجب اعادتها من غير فرق بين بقاء
الوقت و خروجه و كذا الناسي لها ولم يذكر حتى فرغ من صلوته أو ذكرها
في اثنائها بخلاف الجاهل بها حتى فرغ فانه لا يعيد في الوقت فضلاً عن خارجه
و ان كان الاحوط الاعادة اما لو علم بها في اثناء صلوته فان لم يعلم بسبقها
و أمكنه ازالتها بنزع او غيره على وجه لا ينافي الصلوة و بقاء التستر فعل
ذلك و مضى في صلوته و ان لم يمكنه ذلك استأنفها من رأس اذا كان
الوقت واسعاً و صلى بها مع ضيقه و كذا لو عرضت له في الاثناء اما لو علم
بسبقها وجب (١) الاستيناف مع سعة الوقت مطلقاً  القول في كيفية
التنجيس بها  « مسئلة » لا ينجس الملاقى لها مع اليبوسة في كل منهما
و لامع النداة التي لم تنتقل منها أجزاءه بالملاقات نعم ينجس الملاقى
مع البلة في احدهما على وجه تصل منه الى الآخر « مسئلة » لا يحكم بنجاسة
الشيء ولا بطهارة ما ثبت نجاسته الا باليقين او باخبار ذي اليد او بشهادة
العدلين و في الاكتفاء بالعدل الواحد اشكال (٢) فلا يترك مراعاة الاحتياط
في صورتين ولا يثبت الحكم في المقامين بالظن ولا بالشك الا الخارج قبل
الاستبراء كما عرفت سابقاً  القول فيما يعفى عنه منها في الصلوة 

(١) حكمها كما مرفى الفرع السابق و ان اراد الاحتياط فليتم كذلك
ثم يستأنف (حجة دام ظله)

(٢) لا يعتمد الاعتماد عليه اذا افاد الاطمينان (حجة)

« مسئلة » ما يعفى عنه منها فى الصلوة أمور (الاول) دم الجروح والقروح فى البدن و اللباس حتى يبرأ الا ان الاحوط (١) اعتبار المشقة (٢) النوعية فى الازالة و التبديل (الثانى) الدم فى البدن و اللباس اذا كان سمته اقل من الدرهم البغلى ولم يكن من الدماء الثلاثة الحيض والاستحاضة والنفاس و لامن نجس العين و الميتة بل الاولى (٣) الاجتناب عما كان من غير مأكول اللحم « مسئلة » لو كان الدم متفرقاً فى الثياب و البدن لوحظ التقدير على فرض اجتماعه فيدور العفو مداره ولو تفشى الدم من احد جانبي الثوب الى الآخر فهو دم واحد مع وحدة الثوب لامثل الظهارة والبطانة (٤) و الملفوف من طيات عديدة و نحو ذلك « مسئلة » لو اشتبه الدم بين المعفو عنه وغيره حكم بالعفو عنه حتى يعلم انه من غيره و لو بان بعد ذلك انه من غيره فهو من اجاهل بالنجاسة و قد عرفت حكمه (الثالث) كل ما لا تتم به الصلوة منفرداً كالخف و الجورب و نحوهما فانه معفو عنه اذا كان متنجساً ولو بنجاسة من غير مأكول اللحم نعم لا يعفى عما كان منه متخذاً من النجس (٥) كجزء ميتة أو شعر كلب أو خنزير أو كافر (الرابع) ما صار من البواطن والنوابع كالميتة التى اكلها و الخمر الذى شربه والدم النجس الذى ادخله تحت جلده و الخيط النجس الذى خاط به جلده فان ذلك

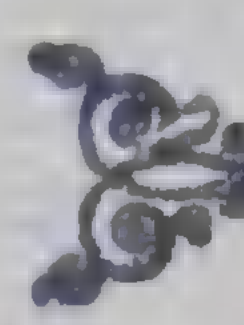

(١) بل الاقوى (حجة دام ظله)

(٢) بان يستلزم التطهير لكل صلوة او اكثرها (حجة)

(٣) الاقوى (حجة)

(٤) لا يبعد فيه احتسابه دماً واحداً ولا يترك الاحتياط (حجة)

(٥) وكذا ما كان متخذاً من غير مأكول اللحم (حجة)

معفو عنه في الصلوة و أما حملة فيها فالاحوط (١) الاجتناب عنه خصوصاً
 الميتة و خرقة المستحاضة و كذا المتنجنس (٢) الذي تتم فيه الصلوة (الخامس)
 توب المربية للمولود فانه معفو عنه ان تنجس ببوله و غسلته في اليوم والليلة
 مرة و لم يكن عندها غيره و لا يتعدى من البول الى غيره و لا من الثوب
 الى البدن على الاحوط (٣) و لا من المربية الى المربي و لا من ذات الثوب الى ذات
 الثياب المتعددة مع عدم الحاجة الى لبسهن جميعاً و الا كانت كذات الثوب
 الواحد  القول في المطهرات  مسئلة « المطهرات احد عشر
 (اولها) الماء و لا يعتبر في غسل المتنجنس في الكثير منه العصر و العدد من
 غير فرق بين الجارى و غيره و ان كان الاحوط العصر و العدد فيما يعتبر
 فيه ذلك كالمتنجنس بالبول بل لا ينبغي ترك الاحتياط بالتعدد في المتنجنس
 بالولوغ اما التطهير بالقليل فبالنسبة الى المتنجنس ببول غير الصبي غير الانية
 يعتبر فيه التعدد مرتين و ان حصلت الازالة باحدهما و ان كان الاحوط
 كونهما غير غسلة الازالة اما المتنجنس بغير البول و لم يكن آنية فيجزى
 فيه المرة بعد الازالة و لا يكتفى فيما حصل بها الازالة نعم يكفي استمرار
 اجراء الماء بعدها و اما الانية فان تنجست بولوغ الكلب فيما فيها من ماء
 أو غيره مما يتحقق معه اسم الولوغ غسلت ثلثاً اولهن بالتراب و يعتبر
 فيه الطهارة و لا يقوم غير التراب مقامه ولو عند الاضرار و الاولى والاحوط
 في الغسل بالتراب مسحه بالتراب الخالص أولاً ثم غسله بوضع ماء عليه بحيث

(١) و ان كان الظاهر الجواز اذا كان في جيبه مثلاً و اما في غيره فلا يترك

الاحتياط (حجة دام ظله)

(٢) و ان كان الأرجح الجواز (حجة)

(٣) بل الاقوى (حجة)

لا يخرج منه عن اسم التراب ثم يوضع ماء عليه بحيث لا يخرج منه التراب عن اسم الاطلاق « مسئله » لو كانت الآنية مما يتعذر تعفيرها بالتراب لضيق رأس أو غيره فلا يبعد تعفيرها بما يمكن من ادخال التراب فيها وتحريكه ولو فرض التعذر أصلاً لم يبعد البقاء على النجاسة حينئذ ولا يسقط التعفير بالغسل بالماء الكثير بل الاحوط احتياطاً شديداً عدم سقوط العدوان كان في الجارى « مسئله » يجب غسل الاناء سبعا لموت الجرذ ولشرب الخنزير ولا يجب التعفير نعم هو احوط في الثانى قبل السبع وينبغي غسله سبعا ايضاً لموت الفارة ولشرب النبيذ فيه أو الخمر و المسكر ومباشرة الكلب و ان لم يجب ذلك و انما الواجب أن يغسل بالقليل ثلثاً كما يغسل من غيرها من النجاسات « مسئله » تطهير الاواني الصغيرة و الكبيرة ضيقة الرأس و واسعة بالكثير واضح بان توضع فيه حتى يستولى عليها الماء أما بالقليل فيصب الماء فيها وادارته حتى يستوعب جميع أجزائها بالاجراء الذى يتحقق به الغسل ثم يراق منها يفعل ذلك بها ثلثاً و الاحوط الفورية في الادارة عقيب الصب فيها والافراغ عقيب الادارة على جميع أجزائها واما الاواني الكبار المثبتة والحياض ونحوها فتطهيرها باجراء (١) الماء عليها حتى يستوعب جميع أجزائها ثم يخرج حينئذ ماء الغسالة المجتمع في وسطها مثلاً بنزح و نحوه من غير اعتبار للفورية المزبورة بل لا يعتبر تطهير آلة النزح اذا أريد عودها اليه كما انه لا بأس بما يتقاطر حال النزح و ان كان الاحوط ذلك كله (ثانيها) الارض فانها تظهر ما يماسها من القدم بالمشى عليها أو بغير ذلك (٢) مما يزول معه

« ١ » متبداً بالاسفل الى الاعلى و يعوز الابتداء من الاعلى ايضاً الا ان الاحوط في هذه الصورة صب الماء على محل الغسالة المجتمع بعد تفرغها (حجة)
« ٢ » في كفاية مجرد المماس من دون مشى او مسح اشكال (حجة دام ظله)

عين النجاسة وكذا ما يوقى به القدم كالنعل ولو فرض زوالها قبل ذلك كفى
فى التطهير حينئذ المماسه (١) و الاحوط قصر الحكم بالطهارة على ما
اذا حصلت النجاسة من المشى (٢) على الارض النجسة (ثالثها) الشمس
فانها تطهر الارض وكل ما لا ينقل من الابنية و ما اتصل بها من الاخشاب
و الابواب و الاعتاب و الاوتاد والاشجار و النبات و الثمار و الخضروات
و ان حان قطفها و غير ذلك حتى الاوانى المثبتة و نحوها و الحصر (٣)
والبوارى مما ينقل و يعتبر فى طهارة المذكورات و نحوها بالشمس بعد زوال
عين النجاسة عنها ان تكون رطبة رطوبة تعلق باليد ثم تجففها الشمس تجفيفاً
يستند الى اشراقها نفسها بدون واسطة بل لا يبعد اعتبار اليبس على النحو
المزبور و يطهر باطن الشيء الواحد اذا طهر ظاهره باشراقها عليه على الوجه
المذكور دون المتعدد المتلاصق اذا اشرقت على بعضه (رابعها) الاستحالة
الى جسم آخر فانه محكوم بطهارته فيطهر ما احواله النار رماداً أو بخاراً
سواء كان نجساً أو متنجساً وكذا المستحيل بخاراً بغيرها أما ما احواله
فحما أو خزفاً أو آجراً أو جصاً أو نورة فهو باق على النجاسة و يطهر كل
حيوان تكون من نجس أو متنجس كدود العذرة و الميتة و يطهر الخمر
باستحالة خلا بنفسه أو بعلاج كطرح جسم فيه و نحوه سواء استهلك
الجسم أو لا نعم لو تنجست الخمر بنجاسة خارجية ثم انقلبت خلا لم تطهر
(خامسها) ذهاب الثلثين فى العصير بالنار أو بالشمس (٤) أو بغيرهما فانه

« ١ » مر الاشكال فى كفايتها من غير مشى (حجة)

« ٢ » بل الحاصلة من الارض مطلقاً (حجة)

« ٣ » فى مطهريه الشمس للحصر و البوارى اشكال (حجة)

« ٤ » فى ذهاب الثلثين بالشمس او بالهوا اشكال (حجة دام ظله)





مطهر للثلاث الباقي بناء على النجاسة (سادسها) الانتقال فانه موجب لطهارة
المنتقل اذا اضيف الى المنتقل اليه وعد جزء منه كانتقال دم ذى النفس الى غير
ذى النفس و كذا لو كان المنتقل غير الدم و المنتقل اليه غير الحيوان
من النبات وغيره نعم لو علم عدم الاضافة أو شك فيها من حيث عدم الاستقرار
فى بطن الحيوان مثلاً على وجه يستند اليه كالدّم الذى يمصه العلق بقى
على النجاسة (سابعها) الاسلام فانه مطهر للكافر بجميع اقسامه حتى الرجل
المرتد عن فطرة اذا علم توبته فضلاً عن المرأة ويتبع الكافر فضلاته المتصلة
به من شعره وظفره وبصاقه ونخامته وقيحه و نحو ذلك (ثامنها) التبعية
فان الكافر اذا اسلم يتبعه ولده فى الطهارة أباً كان أو جداً أو أماً كما ان
الطفل يتبع السابى (١) المسلم اذا لم يكن معه أحد آباءه و يتبع الميت
بمدطهارته آلات تفسيله من السدة و الخرق الموضوعة عليه و ثيابه التى
غسل فيها ويد الغاسل وفى باقى بدنه و ثيابه اشكال احوطه عدم بل الاولى
الاحتياط فيما عدا يد الغاسل (تاسعها) زوال عين النجاسة بالنسبة الى الصامت
من الحيوان و بواطن الانسان (عاشرها) الغيبة فانها مطهرة للانسان و
ثيابه و فرش و أوانيها وغيرها من توابعه اذا كان عالماً بالنجاسة (٢) واحتمل
تطهيره لها من غير فرق بين المتسامح (٣) فى دينه وعدمه «حادى عشرها»
استبراء الجلال من الحيوان المحلل بما يخرج منه عن اسم الجلل فانه مطهر لبوله
وخرجه والاحوط مع زوال اسم الجلل استبراء الحيوان فى المدة المنصوصة
للحيوانات والحمد لله أولاً و آخرأ

«١» فيه اشكال حجة دام ظله

«٢» ورتب اثر الطهارة عليه حجة

«٣» بشكل الحكم بالطهارة فيمن لا يبالي بالنجاسة حجة

كتاب الصلوة

وهي التي تنهى عن الفحشاء والمنكر وهي عمود الدين ان قبلت قبل
ماسواها وان ردت رد ماسواها  فصل في مقدمات الصلوة  «مسئلة»
مقدمات الصلوة ستة (المقدمة الاولى) في اعداد الفرائض و مواقيت
اليومية و نوافلها «مسئلة» الصلوة واجبة ومندوبة فالواجبة خمسة اليومية
والآيات و الطواف الواجب و الاموات و ما التزمه المكلف بنذر أو اجارة
أو غيرهما والمندوبة اكثر من ان تحصى (منها) الرواتب اليومية وهي ثمان
ركعات للظهر قبله و ثمان للعصر قبله ايضاً و اربع للمغرب بعده و ركعتان
من جلوس بعد العشاء تعدان بر كعة تسمى بالوتر و ركعتان للفجر قبل الفريضة
و وقتها الفجر الاول و يمتد الى أن يبقى من طلوع الحمرة مقدار أداء
الفريضة و احدى عشر ركعة صلوة الليل ثمان ركعات ثم ركعتا الشفع
ثم ركعة الوتر وهي مع الشفع افضل صلوة الليل و ركعتا الفجر افضل
منهما و يجوز الاقتصار على الشفع و الوتر بل على الوتر خاصة و وقت صلوة
الليل نصف الليل الى الفجر الصادق و السحر افضل من غيره و الثلث الاخير
من الليل كله سحر و افضله القريب من الفجر «مسئلة» يعتبر لغير
ذوي العذر العلم بالوقت للدخول بالصلوة ولا يكفي الاذان ولو كان المؤذن
عدلاً عارفاً بالوقت على الاحوط و ان كان الاكتفاء باذن العدل العارف (١)
لا ينح عن قوة و اما ذو العذر كالأعمى والمحبوس وفي الغيم فلا يترك الاحتياط
في التأخير الى ان يحصل له العلم بدخول الوقت  المقدمة الثانية 
في القبلة «مسئلة» يجب الاستقبال مع الامكان في الفرائض اليومية وغيرها

من الفرائض حتى صلوة الجنائز وفي النافلة اذا صليت في الارض في حال الاستقرار اما لو صليت حال المشي و الركوب و في السفينة فلا يعتبر فيها الاستقبال « مسأله » يعتبر العلم بالتوجه الى القبلة حال الصلوة و مع تعذر العلم يبذل تمام جهده و يعمل على ظنه و مع تعذر الظن يكتفى بالجهة العرفية و يعول على قبلة بلد المسلمين في صلواتهم و قبورهم و محاريبهم اذالم يعلم بنائها على الغلط « مسأله » من صلى الى جهة ظن بها في مقام الاكتفاء بالظن ثم تبين خطأؤه فان كان منحرفاً عنها الى ما بين اليمين و الشمال صحت صلواته ولو كان في اثنائها مضى ما تقدم منها واستقام في الباقي من غير فرق بين بقاء (١) الوقت و عدمه و ان تجاوز انحرافه عما بين اليمين و الشمال اعاد في الوقت دون خارجه و ان بان انه مستدبر الان الاحوط القضاء مع الاستدبار بل مطلقاً و كذا اذا كان في الأثناء ~~في~~ المقدمة الثالثة ~~في~~ في الستر و الساتر « مسأله » يجب مع الاختيار ستر العورة في الصلوة و توابعها و النافلة دون صلوة الجنائز و ان كان الاحوط فيها ذلك ايضاً « مسأله » لو بدت العورة لريح او غفلة او كانت خارجة من اول الامر وهو لا يعلم بها فالصلوة صحيحة لكن يبادر الى الستر ان علم في الأثناء و الاحوط الاتمام ثم الاستيناف و كذا لو نسي سترها من اول الامر او بعد الكشف في الأثناء « مسأله » عورة الرجل في الصلوة عورته في النظر وهي الدبر و القضيب و الانثيين و عورة المرأة في الصلوة جميع بدنها حتى الرأس و الشعر ما عدى الوجه الذي يجب غسله في الصلوة و اليدين الى الزندين و القدمين الى الساقين و يجب عليها ستر شيء من اطراف

(١) وان كان الاحوط الاعادة في الوقت بل لا يترك الاحتياط بالاعادة مطلقاً في الغافل و الباهل عن تقصير (حجة دام ظله)

هذه المستثنيات مقدمة « مسئله » يعتبر في الساتر بل في مطلق لباس المصلي امور (الاول) الطهارة (الثاني) الاباحه فلا يجوز في المغصوب مع العلم بالغصبيه فلو لم يعلم بالغصبيه صحت صلواته وكذا الناسي (الثالث) ان يكون مذكى ما كول اللحم فلا يجوز الصلوة في جلد غير المذكى ولا في غير جلده من اجزائه التي تحملها الحيوة و يجوز فيما لا تحمله الحيوة من اجزائه كالصوف و الشعر و الوبر و نحوها و اما غير ما كول اللحم فلا يجوز الصلوة في شيء منه و ان ذكى من غير فرق بين اجزائه التي تحملها الحيوة و غيرها يل يجب ازالة الفضلات الطاهرة منه كالرطوبة و الشعرات الملتصقة بلباس المصلي و بدنه نعم لو شك فيما على اللباس من الرطوبة و نحوها في انها من الماء كول او من غيره صحت الصلوة فيه (الرابع) ان لا يكون الساتر بل مطلق اللباس من الذهب للرجال في الصلوة وغيرها ولو حلياً كالخاتم و نحوه (الخامس) ان لا يكون حريراً محضاً للرجال بل لا يجوز لبسه لهم في غير الصلوة ايضاً و يجوز للنساء ولو في الصلوة و للرجال في الضرورة و في الحرب ~~في~~ المقدمة الرابعة ~~في~~ المكان « مسئله » كل مكان تجوز الصلوة فيه الا المغصوب اذا كان عالماً بالغصبيه و كان مختاراً من غير فرق بين الفريضة و النافلة اما الجاهل بالغصبيه و المضطر و المحبوس بيأطل و الناسي فصلواتهم والحالة هذه صحيحة و صلوة المضطر كصلوة غيره بقيام و ركوع و سجود « مسئله » لا تبطل الصلوة تحت السقف المغصوب و في الخيمة المغصوبة و الصهوة والدار التي وقع غصب في بعض سورها اذا كان ما يقع فيه الصلوة مباحاً و ان كان الاحوط الاجتناب في الجميع « مسئله » تصح صلوة كل من الرجل و المرأة على كراهية مع المحاذات التامة فضلاً عن الناقصة أو تقدم المرأة على الرجل وتسقط الكراهية مع الحائل

أو مع البعد بعشرة أذرع باليد « مسئلة » لا تعتبر الطهارة في مكان المصلى
 إلا مع تعدى النجاسة إلى الثوب أو البدن نعم تعتبر الطهارة في خصوص
 مسجد الجبهة ويعتبر فيه أيضاً مع الاختيار كونه أرضاً أو نباتاً أو قرطاساً (١)
 وأفضل الثلاثة التربة الحسينية التي تخرق الحجب السبع وتنور إلى الأرضين
 السبع و يعتبر في جواز السجود على النبات أن يكون من غير المأكول و
 الملبوس فلا يجوز السجود على ما في أيدي الناس من المأكول و الملابس
 كالمنخبوز و المطبوخ و الحبوب المعتاد كلها من الحنطة و الشعير ونحوهما
 و الفواكه و البقول المأكولة و الثمرة المأكولة ولو قبل وصولها إلى زمان
 الأكل نعم لا بأس بالسجود على قشورها و نواها بعد انفصالها عنهادون المتصل بها
 كما أنه لا بأس بغير الماء كحل الحنظل و الخرنوب و نحوهما و كذا لا بأس بالتبن
 و القصيل و نحوهما و لا يمنع شرب التبن من جواز السجود عليه و الكلام في الملبوس
 كالقطن في الماء كحل القطن و الكتان و لو قبل وصولهما إلى استعداد
 الغزل نعم لا بأس بالسجود على خشبهما و غيره كالورق و الخوص و نحوهما
 مما لم يكن معداً لاخذ الملابس المعتادة منها فلا بأس حينئذ بالسجود على
 القبقاب و الثوب المنسوج من الخوص مثلاً فضلاً عن البوريا و الحصير
 و المروحة و نحوها « مسئلة » يعتبر في المكان الذي يصلى فيه الفريضة أن
 يكون قاراً غير مضطرب فلو صلى اختياراً في سفينة أو على سرير أو بيدرفان فأتى
 المعتبر في الفريضة بطلت صلواته و أن حصل الاستقرار بحيث يصدق عليه
 أنه مستقر مطمئن صحت صلواته و أن كانت السفينة سائرة لكن يجب
 المحافظة على بقیه ما يجب في الصلوة من الاستقبال و نحوه هذا كله مع الاختيار

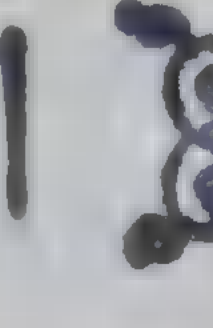
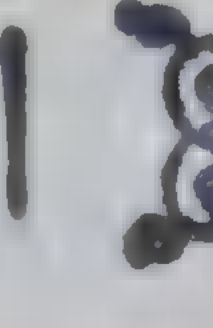
(١) الاحوط في القرطاس الاقتصار على ما يتخذ مما ينبت من الأرض
 (حجة دام ظلّه)

أما مع الاضطرار فلا بأس فيصلي ماشياً وعلى الدابة و في السفينة الغير المستقرة
 لكن مع مراعات الاستقبال بما أمكنه من صلوته و ينحرف الى القبلة كلما
 انحرفت الدابة او السفينة فان لم يتمكن من الاستقبال الا في تكبيرة الاحرام
 اقتصر على ذلك و ان لم يتمكن من الاستقبال اصلاً سقط لكن يجب عليه
 تحري الاقرب الى القبلة فالاقرب و كذا بالنسبة الى غير الاستقبال مما هو
 واجب في الصلوة فانه يأتي بما يتمكن منه أو بدله ويسقط ما تقتضي الضرورة
 سقوطه ❦ المقدمة الخامسة ❦ في الاذان و الاقامة « مسأله » الاذان
 و الاقامة مستحبان مؤكدان للصلوة الخمس أداً و قضاء حضراً و سفراً
 في الصحة والمرض للجماع والمنفرد للرجل والمرأة بل لا يترك الاحتياط (١)
 في الاتيان بالاقامة بالنسبة الى الرجال في كل من الصلوات الخمس « مسأله »
 من صلى في مسجد فيه جماعة لم تتفرق سقط عنه الاذان و الاقامة سواء
 قصد الاتيان اليها أم لا وسواء صلى معها أو صلى منفرداً فلو تفرقت بمعنى
 سيلائها في الازقة أو اعرضوا عن الصلوة و تعقيبها و ان بقوا في مكانهم لم
 يسقطا عنه كما انهما لا يسقطان لو كانت الجماعة في غير المسجد (٢) و ان لم
 تتفرق و السقوط المذكور في جماعة المسجد رخصة لا عزيمة بمعنى انه
 لا يلزم عليه تركهما ❦ المقدمة السادسة ❦ احضار القلب في الصلوة
 « مسأله » ينبغي للمصلي احضار قلبه تمام الصلوة في أقوالها و أفعالها
 فانه لا يحسب للعبد من صلوته الا ما اقبل عليه وينبغي له الخضوع والخشوع
 و السكينة و الوقار والزي الحسن و الطيب و السواك قبل الدخول فيها
 و التمشيط و ينبغي ان يصلي صلوة مودع فيجدد التوبة و الانابة

« ١ » ينبغي مراعات هذا الاحتياط وان كان الاقوى عدم وجوبها حجة دام ظله

« ٢ » لا يبعد كون الحكم في غير المسجد ايضاً كحجة

و الاستغفار و ان يقوم بين يدي ربه قيام العبد الذليل بين يدي مولاه و ان يكون صادقاً في مقالته (اياك نعبدو اياك نستعين) لا يقول هذا القول و هو عابد لهواه و مستعين بغير ربه ﷻ فصل في أفعال الصلوة ﷻ وهي واجبة و مسنونة و الواجب أحد عشر النية و تكبيرة الاحرام و القيام و الركوع و السجود و القراءة و الذكر و التشهد و التسليم و الترتيب و الموالاة و الاركان منها اربعة تكبيرة الاحرام و القيام في بعض الاحوال كما ستعرفه انشاء الله و الركوع و السجود فهذه الاربعة تبطل الصلوة بزيادتها و نقصانها عمداً و سهواً و باقى الواجبات لا تبطل الصلوة بزيادتها أو نقصانها الا مع العمد دون السهو و النية ليست ركناً للصلوة بل هي شرط فيها ﷻ القول في النية و تكبيرة الاحرام ﷻ « مسئلة » النية عبارة عن قصد الفعل قربة الى الله اما لانه اهل للعبادة أو جزاء لشكر نعمته أو طلباً لرضاه أو خوفاً من سخطه أو رجاء لثوابه « مسئلة » يعتبر الاخلاص في النية فمتى ضم اليها ما ينافيه بطل خصوصاً الرياء فانه اذا دخل في النية على أى حال يكون مفسداً سواء كان في الابتداء أو في الاثناء أو في الاجزاء الواجبة أو المندوبة بل هو كذلك في الاوصاف ككون الصلوة في المسجد أو جماعة و نحو ذلك و يحرم الرياء المتأخر و ان لم يكن مبطلا كما لو اخبر بما فعله من طاعة رغبة في الاغراض الدنيوية من المدح و الثناء و الجاه و المال بل ينبغي الاخلاص لله عز وجل في كل طاعة يكفيك أمر الدنيا و الآخرة (فائدة) روى عن النبي (ص) انه قال المرائي يوم القيمة ينادى باربعة اسماء يا كافر يا فاجر يا غادر يا خاسر ضل سعيك و بطل أجرك و لا خلاق لك التمس الاجر ممن كنت تعمل له يا مخادع وعنه (ص) انه قال ان الله يعطى الدنيا بعمل الآخرة و لا يعطى الآخرة بعمل الدنيا فاذا أنت

اخلاص النية وجردت الهمة للآخرة حصلت لك الدنيا والآخرة « مسئله »
يجب اقتران تكبيرة الاحرام بالنية ويكفى فيها الداعي فلا يجب الاخطار
وهي ركن كما عرفت تبطل الصلوة بنقصانها عمداً وسهواً وكذا بزيادتها
فاذا كبر الافتتاح اولاً ثم زاد ثانية للافتتاح ايضاً عمداً وسهواً بطلت الصلوة واحتاج
الى ثلثه فان ابطالها برابعه احتاج الى خامسة وهكذا ويجب فيها القيام التام فلو تركه
عمداً وسهواً بطلت بل لا بد من تقديمه عليها مقدمة من غير فرق في ذلك بين المأموم
الذي ادرك الامام راكعاً وغيره بل ينبغي التربص في الجملة حتى يعلم
وقوع التكبير تاماً قائماً ولاحوط كون الاستقرار كالقيام في البطلان
بتركه حال التكبير عمداً وسهواً (١)  القول في القيام  « مسئله »
القيام ركن في تكبيرة الاحرام التي تقارنها النية وفي الركوع و
هو الذي يقع الركوع عنه وهو المعبر عنه بالقيام المتصل بالركوع
فمن اخل به في هذين الصورتين عمداً او سهواً بان كبر للافتتاح وهو جالس
أو سجد وصلى ركعة تامة من جلوس وذكر حال الركوع أو قبل الركوع
وقام منحنيًا بركوعه أو متقوساً أو غير منتصب ولو ساهياً بطلت صلواته والقيام
في غير هاتين الصورتين واجب ليس بركن لا تبطل الصلوة بنقصانه الا عن عمد دون
السهو كالقيام حال القراءة فمن سجد وقرأ جالساً ثم ذكر وقام فصلواته صحيحة
و كذا الزيادة كما لو قام ساهياً في محل القعود « مسئله » يجب الاعتدال في
القيام والانتصاب بحسب حال المصلي بل الاحوط نصب العنق نعم لا بأس باطراق
الرأس ولا يجوز الاستناد الى شيء حال القيام مع الاختيار نعم لا بأس به مع
الاضطرار فيستند حينئذ على انسان او جداراً أو خشبة او غير ذلك ولا يجوز

« ١ » في ترك الاستقرار سهواً الاحوط الاتمام ثم الاعادة و ان كان الارجح

القيوم مستقلاً مع التمكن من القيام مستنداً « مسئله » يجب الا استقرار
في القيام وغيره من افعال الفريضة كالركوع والسجود والقيوم فمن تعذر
عليه الاستقرار و كان متمكناً من الوقوف (١) مضطرباً قدمه على القعود
مستقراً وكذا الركوع والذكر ورفع الرأس فيأتي بكل منها مضطرباً ولا ينتقل
الى الجلوس و ان حصل به الاستقرار (القول في القراءة والذكر) « مسئله »
يجب في الركعة الاولى و الثانية من الفرائض قراءة الحمد وسورة كاملة
عقبها وله ترك السورة في بعض الاحوال (٢) بل قد يجب مع ضيق الوقت
والخوف ونحوهما من افراد الضرورة ولو قدمها على الفاتحة عمداً استأنف
الصلوة ولو قدمها سهواً و ذكر قبل الركوع فان لم يكن قرأ الفاتحة بعدها
اعادها بعد أن يقرأ الفاتحة و ان قرئها بعدها اعادها دون الفاتحة « مسئله »
لا يجوز قراءة ما يفوت الوقت بقرائته من السور الطوال فان فعله عامداً
بطلت (٣) صلوته وان كان سهواً عدل الى غيرها مع سعة الوقت و ان ذكر
بعد الفراق منها و قد فات الوقت اتم صلوته « مسئله » يجب الاخفات بالقراءة
عدا البسملة في الظهر والعصر ويجب الجهر بها في الصبح و اولى المغرب
والعشاء فمن عكس عامداً بطلت صلوته و يعذر الناسي و الجاهل بالحكم
من اصله الغير المنتبه للسؤال بل لا يعيدان ما وقع منهما من القراءة بعد ارتفاع
العذر في الاثناء اما العالم به في الجملة الا انه جهل محله او نسيه والجاهل
باصل الحكم المنتبه للسؤال عنه وما سئل فالا حوط لهما الاستيناف و ان
كان الاقوى الصحة مع حصول نية القربة منهما ولا جهر على النساء بل يتخيرن

(١) مع صدق القيام والا فالا حوط تكرار الصلوة حجة دام ظله

(٢) كحال المرض و الاستعجال حجة

(٣) على الاحوط حجة

بينه و بين الاخفات مع عدم الاجنبى اما الاخفات فيجب عليهن فيما يجب
الرجال ويعذرن فيما يعذرون فيه «مسئله» يجب القراءة الصحيحة فلو صلى
و قد اخل عامداً بحرف او حركة او تشديد او نحو ذلك بطلت صلوته و من
لا يحسن الفاتحة او السورة يجب عليه تعلمها «مسئله» يتخير فيما عدى
الركعتين الاولين من فرائضه بين الذكر و الفاتحة و الافضل الذكر و صورته
سبحان الله و الحمد لله و لا اله الا الله و الله اكبر و يجب المحافظة على
العربية و يجزى ان يقول ذلك مرة واحدة و الاحوط التكرار ثلثاً
فتكون اثني عشر تسبيحة والاولى اضافة الاستغفار اليها و يلزم الاخفات
فى الذكر و فى القراءة اذا اختار الاتيان بها بدل الذكر ولا يجب اتفاق
الركعتين الاخيرتين فى القراءة او الذكر بل له القراءة فى احديهما و الذكر
فى الاخرى «مسئله» لو قصد التسبيح مثلاً فسبق لسانه الى القراءة فالاحوط (١)
عدم الاجتزاء به اما لو فعل ذلك غافلاً من غير قصد الى احدهما اجتزه به
و ان كان من عادته خلافه أو كان عازماً من أول الصلوة على غيره والاحوط
استيناف غيره (القول فى الركوع) «مسئله» يجب فى كل ركعة من الفرائض
اليومية ركوع واحد وهو ركع تبطل الصلوة بزيادته و نقصانه عمداً وسهواً
الا فى الجماعة للمتابعة ولا بد فيه من الانحناء المتعارف بحيث تصل اليد
الى الركبة والاحوط وصول الراحة اليها فلا يكفى مسمى الانحناء «مسئله»
من لم يتمكن من الانحناء المزبور اعتمد فان لم يتمكن ولو بالاعتمادانى
بالممكن منه ولا ينتقل الى الجلوس و ان تمكن من الركوع جالساً نعم لو لم
يتمكن من الانحناء اصلاً انتقل (٢) اليه والاحوط صلوة اخرى بالايماء قائماً

(١) الاقوى الاجتزاء به حجة دام ظله

(٢) الاقرب وجوب الايماء قائماً و الاحوط تكرار الصلوة حجة

فان لم يتمكن من الركوع جالساً اجزاء الائمة حينئذ فيومي برأسه قائماً
 فان لم يتمكن غمض عينيه للركوع وفتحهما للرفع منه وركوع الجالس
 بالانحناء الذي يحصل به مسماه عرفاً و يتحقق بالانحناء بحيث يساوى بوجهه
 ركبتيه و الافضل له الزيادة على ذلك بحيث يحاذى مسجده «مسئله» يجب
 الذكر في الركوع تسبيحاً او تكبيراً او تهليلاً او غيرها نعم يعتبر فيه التثليث
 بالذكر ولو بالتكرار كسبحان الله ثلاثاً او لا اله الا الله كذلك او غير ذلك
 و الاحوط التسبيح مخيراً بين الثلاث الصغرى وهى سبحان الله وبين التسبيحة
 الكبرى التامة المجزية عن التثليث وهى سبحان ربى العظيم وبحمده واحوط
 منه تكريرها ثلاثاً «مسئله» تجب الطمأنينة حال الذكر الواجب فان تركها
 عمداً بطلت صلواته بخلاف السهو و ان كان الاحوط الاستيناف معه ايضاً
 ولو شرع بالذكر الواجب عامداً قبل الوصول الى حد الراكع او بعده قبل
 الطمأنينة او اتمه حال الرفع قبل الخروج عن اسمه او بعده لم يجز الذكر
 المزبور قطعاً (١) و بطلت صلواته و ان اتى بذلك جديد و الاحوط
 امامها ثم استينافها بل الاحوط له ذلك فى الذكر المندوب لوجاء به كذلك
 بقصد الخصوصية و الا فلا اشكال ولولم يتمكن من الطمأنينة لمرض او غيره
 سقطت لكن يجب عليه اكمال الذكر الواجب قبل الخروج من مسمى الركوع
 و يجب ايضاً رفع الرأس منه حتى ينتصب قائماً مطمئناً فيه فلو سجد قبل
 ذلك عامداً بطلت صلواته ~~في~~ القول فى السجود «مسئله» يجب فى كل
 ركعة سجدتان وهما معاً ركن تبطل الصلوة بزدياتها معاً فى الركعة الواحدة
 و نقصانها كذلك عمداً أو سهواً فلو اخل بواحدة زيادة أو نقصاناً سهواً
 فلا بطلان ولا بد فيه من الانحناء و وضع الجبهة على وجهه يتحقق به مسماه

وعلى هذا مدار الركنية و الزيادة العمدية و السهوية و يعتبر في السجود
 أمور آخر لا مدخلية لها في ذلك (منها) السجود على ستة أعضاء الكفين
 و الركبتين و الابهامين و يجب البساطن في الكفين و لا يجب الاستيعاب بل
 يكفي الصدق العرفي و كذا الركبتين يجب صدق مسمى السجود على ظاهرهما
 و ان لم يستوعبه اما الابهامان فالاحوط مراعات طرفيهما و لا يجب الاستيعاب
 في الجهة ايضاً بل يكفي صدق السجود على مسماه و يتحقق بمقدار الدرهم
 و الاحوط عدم الانقص كما ان الاحوط (١) كونه مجتمعاً لا متفرقاً و ان كان الاقوى
 الاجتزاء مطلقاً و لا بد من رفع ما يمنع من مباشرتها لمحل السجود من
 وسخ أو غيره فيها اوفيه والمراد بالجهة هنا ما بين قصاص الشعر و طرف
 الانف الا على و الحاجبين طولاً و ما بين الجبين عرضاً و من الامور
 المزبورة وجوب الذكر على نحو ما تقدم في الركوع الا ان الاولى هنا
 ابدال العظيم بالا على في التسيحة الكبرى التامة (و منها) وجوب
 الطمأنينة بمقدار الذكر نحو ما سمعته في الركوع (و منها) وجوب كون
 المساجد السبعة في محالها الى تمامه نعم لا بأس بتعمد رفع ماعدى الجهة
 هنا قبل الشروع في الذكر مثلاً ثم وضعه حاله فضلاً عن السهو من غير فرق
 بين كونه لغرض كالحك و نحوه و بدونه (و منها) رفع الرأس من السجدة
 الاولى معتدلاً مطمئناً كما سمعته في رفع الرأس من الركوع (و منها) ان ينحني
 للسجود حتى يساوى موضع جبهته موقفة فلو ارتفع احدهما على الآخر لم
 تصح الصلوة الا ان يكون التفاوت بينهما قدر لبنة موضوعة على سطحها
 الاحكبر فلا بأس حينئذ و لا يعتبر التساوى في باقى المساجد لافى بعضها
 مع بعض ولا بالنسبة الى الجهة فلا يقدح حينئذ ارتفاع مكانها و انخفاضه

هالم يخرج به السجود عن مسماه « مسئله » لو وضع جبهته على الممنوع من السجود عليه جرهما عنه جرأ الى مايجوز السجود عليه و ليس له رفعها عنه لانه يستلزم زيادة سجدة اما اذا لم يمكن الا الرفع المستلزم لذلك فالاحوط اتمام صلوته ثم استئنافها من رأس نعم لو كان الالتفات اليه بعد الاتيان بالذكر الواجب او بعد رفع الرأس من السجود كفاء الاتمام « مسئله » من عجز عن السجود انحنى بقدر ما يتمكن و رفع المسجد الى جبهته واضعاً للوجه عليه باعتماد محافظاً على ما عرفت وجوبه من الذكر والطمانينة و نحوهما حتى وضع باقى المساجد فى محالها وان لم يتمكن من الانحناء اصلاً اوى اليه بالرأس فان لم يتمكن فبالعينين والاحوط له رفع المسجد مع ذلك اذا تمكن من سجود الجبهة عليه بل لا يترك الاحتياط (١) فى وضع ما يتمكن منه من المساجد فى محله * (القول فى التشهد) * « مسئله » يجب التشهد فى الثنائية مرة بعد رفع الرأس من السجدة الاخيرة وفى الثلاثية و الرباعية مرتين الاولى بعد رفع الرأس من السجدة الاخيرة فى الركعة الثانية والثانية بعد رفع الرأس منها فى الركعة الاخيرة والواجب فيه الشهادتان ثم الصلوة على محمد وآله والاحوط فى عبارته ان يقول اشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله اللهم صلى على محمد وآل محمد ويستحب الابتداء بقول الحمد لله ويجب فيه اللفظ الصحيح الموافق للعربية و من عجز عنه وجب عليه تعلمه « مسئله » يجب الجلوس مطمئناً حال التشهد باى كيفية كان نعم الاحوط ترك الاقواء كما انه يستحب فيه التورك وهو الجلوس على الورك الايسر جاعلاً لظهر القدم اليمنى فى بطن اليسرى وكذا يستحب ذلك بين السجدة تين وبعدهما * (القول فى التسليم) * « مسئله » التسليم واجب فى الصلوة وجزء (٢)

(١) يجوز تركه (حجة دام ظله)

(٢) ينبغى الاحتياط فى ترتيب آثار الجزئية (حجة دام ظله)

منها ويتوقف التحليل منها عليه و يجزى احدى صيغتيه السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أو السلام عليكم باضافة و رحمة الله وبركاته على الاحوط و اما السلام عليك ايها النبي و رحمة الله و بركاته فهي من توابع التشهد لا يحصل بها تحليل و لا تبطل الصلوة بتركها عمداً فضلاً عن السهو لكن الاحوط المحافظة عليها كما ان الاحوط الجمع بين الصيغتين بعدها مقدماً للصيغة الاولى « مسئلة » يجب في التسليم بكل من الصيغتين العربية والاعراب ويجب تعلمه كما سمعته في التشهد كما انه يجب الجلوس حالته مطمئناً و يستحب فيه التورك ☆ (القول في الترتيب والموالات) ☆ « مسئلة » يجب الترتيب في افعال الصلوة فيجب تقديم تكبيرة الاحرام على القراءة والفتحة على السورة وهي على الركوع وهو على السجود وهكذا فمن صلى وقد قدم مؤخراً أو اخر مقدماً عمداً بطلت صلواته وكذا لو كان سهواً وقد قدم ركناً على ركن اما لو قدم ركناً على ما ليس بركن سهواً كما لو ركع قبل القراءة فلا بأس ويمضي في صلواته كما انه لا بأس بتقديم غير الاركان بعضها على بعض سهواً ولكن هنا يعود الى ما يحصل به الترتيب مع امكانه و تصح صلواته ☆ (القول في الموالات) ☆ « مسئلة » يجب الموالات في افعال الصلوة بمعنى عدم الفصل بين افعالها عن وجه تنمحي صورتها بحيث يصح سلب الاسم عنها فلو ترك الموالات بالمعنى المزبور عمداً أو سهواً بطلت صلواته و اما الموالات بمعنى المتابعة العرفية التي لا يقدر فيها التخلل في الجملة فهي واجبة ايضاً لكن تبطل الصلوة بتركها عمداً دون السهو « مسئلة » كما يجب الموالات في افعال الصلوة بالنسبة الى بعضها مع بعض يجب الموالات في القراءة والتكبير و الذكر والتسبيح بالنسبة الى الآيات والكلمات بل والحروف فمن ترك الموالات عمداً في احد المذكورات الموجب لمحو اسمائها بطلت صلواته وان كان سهواً فلا بأس لعدم بطلان الصلوة بنسيانها اصلاً

فضلا عن موالاته فيعيد ما يحصل به الموالات اذا لم يتجاوز المحل لكن
هذا اذا لم يكن فوات الموالات المزبورة في احد الامور المذكور موجبا
لفوات موالات الصلوة بالمعنى المزبور اما اذا كان كذلك فقد عرفت البطلان
و لومع السهو (بقى امران) القنوت و التعقيب * (القول في القنوت) *
« مسئله » يستحب القنوت في الفرائض اليومية بل الاحوط عدم تركه فيها
ومحله قبل الركوع في الركعة الثانية بعد الفراغ عن القراءة نعم لو نسيه
أتى به بعد رفع الرأس من الركوع وهوى الى السجود فان لم يذكره في هذا الحال
وذكره بعد ذلك فلا يأتى به حتى يفرغ من صلوته فيأتى به حينئذ فان لم يذكره
الا بعد انصرافه فعله متى ذكره ولو طال الزمان ولو تركه عمداً فلا يأتى به بعد
محله ويستحب أيضاً في كل نافلة تنائية في المحل المزبور بل ووحداية كالوتر
بل هو فيها من المؤكد ومحله ما عرفت وهو قبل الركوع بعد القراءة
« مسئله » لا يعتبر في القنوت قول مخصوص بل يكفي فيه كلما تيسر
من ذكر ودعاء و حمد وثناء بل يجزى البسملة مرة واحدة نعم لا ريب في رجحان
ما ورد عنهم من الادعية فيه بل والادعية التي في القرآن وكلمات الفرج
« مسئله » يجوز الدعاء في القنوت و في غيره بالملحون مادة أو اعراباً اذا لم
يكن فاحشاً أو مغيراً للمعنى وكذا الدعاء في غيره والاذكار المندوبة والاحوط
الترك مطلقاً اما الاذكار الواجبة فلا يجوز فيها غير العربية الصحيحة
* (القول في التعقيب) * « مسئله » يستحب التعقيب بعد الفراغ من الصلوة
ولو نافلة و ان كان الفريضة اكد وهو ابلغ في طلب الرزق من الضرب
في البلاد والمراد به الاشتغال بالدعاء و بالذكر بل في كل قول حسن راجح
شرعاً بالذات من قرآن أو دعاء أو ثناء أو تنزيه أو غير ذلك « مسئله »
يعتبر في التعقيب ان يكون متصلاً بالفراغ من الصلوة على وجه لا يشاركه

الاشتغال بشيء آخر كالصنعة ونحوها مما انذهب به هيئته عند المتشركة ولا يعتبر فيه قول مخصوص كما عرفت ولكن افضله أمور (منها) تسبيح الزهر آء عليها السلام الذي ما عبد الله بشيء من التحميد افضل منه بل هو في كل يوم في دبر كل صلاة احب الى الصادق (ع) من صلاة الف ركعة ولم يلزمه عبد فشقى و ما قاله عبد قبل ان يثنى رجله من المكتوبة الاغفر الله له و اوجب له الجنة و هو مستحب في نفسه و ان لم يكن في التعقيب نعم هو مؤكد فيه وعند ارادة النوم لدفع الرؤيا السيئة و لا يختص التعقيب به في الفرائض بل هو مستحب بعد كل صلاة «وكيفيته» اربع و ثلثون تكبيرة ثم ثلث و ثلثون تحميدة ثم ثلاث و ثلاثون تسبيحة و يستحب ان يكون تسبيح الزهر آء عليها السلام بل كل تسبيح بطين القبر الشريف و ان كان مشوياً بل السبحة منه تسبح بيد الرجل من غير ان يسبح و يكتب له ذلك التسييح و ان كان غافلاً و الاولى اتخاذها بعد التكبير في خيط أزرق (ومنها) التكبيرات الثلاثة بعد التسليم رافعاً بها يديه على هيئة غيرها من التكبيرات (ومنها) قول لا اله الا الله وحده وحده انجز وعده ونصر عبده و أعز جنده و غلب الاحزاب وحده فله الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير (ومنها) اللهم صل على محمد وآل محمد وأجرني من النار و ارزقني الجنة وزوجني من الحور العين (ومنها) اللهم اهدني من عندك وأفض علي من فضلك وانشر علي من رحمتك وانزل علي من بركاتك (ومنها) قول سبحان الله و الحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر مائة مرة أو ثلثين (ومنها) قرائت آية الكرسي والفاتحة وآية شهد الله انه لا اله الا هو و آية قل اللهم مالك الملك (ومنها) الاقرار بالنبي و الائمة عليهم السلام * (القول في مبطلات الصلوة) * وهي أمور (أحدها) الحدث الاصغر و الاكبر

فانه مبطل لها اينما وقع فيها ولو عند الميم من التسليم عمداً أو سهواً أو سبقاً
 (ثانياً) التكفير وهو وضع احدى اليدين على الاخرى نحو ما يصنعه غيرنا
 وهو مبطل مع العمد دون السهو و ان كان الاحوط فيه الاستيناف ايضاً
 و لا بأس به حال النقية (ثالثاً) الالتفات بكل البدن الى الخلف أو الى اليمين
 أو الشمال بل و ما بينهما على وجه يخرج به عن الاستقبال فان تعمد ذلك
 كله مبطل للصلوة بل الالتفات بكل البدن بما يخرج به عما بين المشرق
 والمغرب مبطل ايضاً حتى مع السهو والقسر ولو بمرور شخص يزدحم به و
 نحوه نعم لا يبطلها الالتفات بالوجه يميناً و شمالاً مع بقاء البدن مستقبلاً
 الا انه مكروه بل الاحوط اجتنابه بل في الالتفات الفاحش اشكال (١) فلا يترك
 فيه الاحتياط (رابعاً) تعمد الكلام ولو بحرفين مهملين او حرف مفهم بذاته
 كقوله فانه مبطل للصلوة و لا يبطلها ما وقع سهواً ولو لزعم كمال الصلوة
 كما انه لا بأس برد سلام التحية بل هو واجب نعم لا بطلان بترك الردوان اشتغل
 بالضد من قراءة و نحوها وانما عليه الاثم خاصة (خامساً) القهقهة ولو اضطراراً
 نعم لا بأس بالسهو منها كما لا بأس بالتبسم عمداً و القهقهة هي الضحك المشتمل
 على الصوت ولو اشتمل عليه تقدير أ كمن منع نفسه عنه الا انه قد امتلأ جوفه
 ضحكا واحمر وجهه و ارتعش مثلاً يبطلها ايضاً (٢) (سادساً) تعمد البكاء بالصوت
 لفوات أمر دنيوى دون ما كان منه المسهو عن الصلوة أو على أمر آخرى
 أو طلب أمر دنيوى من الله خصوصاً اذا كان المطلوب راجحاً شرعاً فانه غير مبطل و
 اما غير المشتمل على صوت ففيه اشكال فلا يترك الاحتياط في الاستيناف كما ان
 الاحوط ذلك فيمن غلب عليه البكاء قهراً بل هو الاقوى (سابعاً) كل فعل

(١) والاقوى صحة الصلوة (حجة دام ظله)


(٢) فيه اشكال ولكنه احوط (حجة)

ماح لها مذهب لصورتها على وجه يصح سلب الاسم عنها وان كان قليلاً كالوثبة
والصفقة لمبا والعفطة هزواً ونحوها فانه مبطل لها عمداً وسهواً اما غير الماحى
لها فان كان مفوتاً للموالات فيها بمعنى المتابعة العرفية فهو مبطل مع العمودون
السهو وان كان لم يكن مفوتاً للموالات العرفية فعنده غير مبطل فضلاً عن
سهو. وان كان كثيراً كحركة الاصابع ونحوها والاشارة باليد وغيرها
لنداء احد وقتل الحية والعقرب وحمل الطفل ووضع وعذارى كمات بالحصى
ومناولة الشيخ العصي والجهر بالذكر والقرآن للاعلام وغير ذلك مما هو غير
مناف للموالات وان كان كثيراً ولا ماح للصورة (ثامنهما) الاكل والشرب
وان كانا قليلين نعم لا بأس بابتلاع السكر المذابة وبقايا الطعام في الفم
ونحو ذلك مما هو غير ماح للصورة ولا مفوت للموالات ولا فرق في جميع
ما سمعته من المبطلات بين الفريضة والنافلة نعم في كون الالتفات في غير حال
الاشتغال بالاجزاء مبطل للنافلة محل تأمل (تاسعها) اعتماد قول آمين بعد تمام
الفاتحة لغير تقيده اما الساهى فلا بأس كما لا بأس بالتقية (عاشرها) الشك في عدد
غير الرباعين من الفرائض والاوليين منها كما تسمعه في محله انشاء الله (حادى
عشرها) زيادة جزء فيها او نقصانه كما عرفت و تعرفه ايضاً « مسئله » يكره
في الصلوة مضافاً الى ما سمعته سابقاً نفخ موضع (١) السجود والعبث والبصاق
وفرقة الاصابع والتمطى والتناوب الاختيارى والتأوه والابتن ومدافعة
البول والغائط ما لم يصل الى حد الضرر فيحرم حينئذ وان كانت الصلوة صحيحة
معه « مسئله » لا يجوز قطع الفريضة اختياراً ويجوز في النافلة وان كان الاحوط
العدم و تقطع الفريضة للخوف على نفسه او نفس محترمة او على عرضه او ماله
المعتد به ونحو ذلك بل قد يجب قطعها في بعض هذه الاحوال لكن لو عصى

فلم يقطعها حينئذ انهم وصحت صلواته * (القول في صلوة الآيات) *
 «مسئله» سبب هذه الصلوة كسوف الشمس وخسوف القمر ولو ببعضهما والزلازل
 وكل آية مخوفة عند غالب الناس سماوية كانت كالريح الاسود او الاحمر او الاصفر
 الغير المعتادة والظلمة الشديدة والصيحة والهدية والنار التي تظهر في السماء وغير
 ذلك او ارضية كالخسف ونحوه ولا عبرة بغير المخوف ولا بخوف النادر من الناس نعم
 لا يعتبر الخوف في الكسوفين والزلازل فيجب الصلوة مطلقاً وان لم يحصل منها
 خوف «مسئله» وقت اداء صلوة الكسوفين الى تمام الانجلاء وكذا كل آية يسع
 وقتها الصلوة والاحوط نية الاداء في الاول قبل الاخذ في الانجلاء والقربة
 المطلقة في غيره اما اذا لم يسع الصلوة كالزلازل غالباً والهدية والصيحة
 فتجب حال الآية فان عصي ففي غيره طول العمر والكل اداء «مسئله» من لم
 يعلم بالكسوف حتى خرج الوقت الذي هو تمام الانجلاء ولم يحترق جميع
 القرص لم يجب القضاء اما اذا علم واهمل ولو نسياناً او احترق جميع القرص
 وجب القضاء نعم الاحوط في غير الكسوفين القضاء مطلقاً بل الاحوط عدم نية
 القضاء بل القربة المطلقة «مسئله» صلوة الآيات ركعتان في كل واحدة منهما
 خمس ركوعات فيكون المجموع عشرة و تفصيل ذلك بان يحرم مقارناً
 للنية كما في الفريضة ثم يقرأ الحمد والسورة ثم يركع ثم يرفع رأسه يقرأ
 الحمد والسورة ثم يركع ثم يرفع رأسه وهكذا حتى يتم خمساً على
 هذا الترتيب ثم يسجد سجدتين بعد رفع رأسه من الركوع الخامس ثم يقوم
 و يفعل ثانياً كما فعل اولاً ثم يتشهد و يسلم (١) «مسئله» يعتبر في الصلوة
 ههنا ما يعتبر في الفريضة من الشرائط وغيرها من حيث اتحادها معها في

«١» و يجوز ان يقرأ في كل من الركعتين الفاتحة مرة و يفرق سورة واحدة
 على الركوعات و الاحوط عدم احتساب البسملة آية حجة دام ظله

جميع ما عرفته و تعرفه من واجب و ندب في القيام والقعود و الركوع و السجود و في الشرائط واحكام السهو والشك في الزيادة و النقيصة بالنسبة الى الركعات و غيرها فلو شك في عدد ركعاتها بطلت كما في كل فريضة تنائية فانها منها و ان اشتملت ركعاتها على خمس ركوعات ولو نقص ركوعاً أو زاده عمداً أو سهواً بطلت صلواته لانها اركان و كذا القيام المتصل بها على نحو ما تقدم في الفريضة ولو شك في ركوعها فكالفريضة ايضاً يأتي به ما دام في المحل و يمضي ان خرج عنه ولا تبطل صلواته بذلك الا اذا بان له بعد ذلك النقصان أو رجع الشك في ذلك الى الشك في الركعات كما اذا لم يعلم انه الخامس فيكون آخر الركعة الاولى أو السادس فيكون اول الركعة الثانية فهي كفريضة تنائية نعم يستحب هنا الجهر بالقراءة فيها ليلاً أو نهاراً حتى صلوة كسوف الشمس و ان يكبر عند كل هوى للركوع و كل رفع منه الا في الرفع من الخامس و العاشر فانه يقول سمع الله لمن حمده ﴿القول فيمن زاد في صلواته أو نقص﴾ * «مسئله» من اخل بالطهارة من الحدث بطلت صلواته مع العمد والسهو والعمد والجهل بخلاف الطهارة من الخبث فانك قد عرفت تفصيل الحال فيها كما عرفت في غيره من الشرائط ومن اخل بشيء من واجبات صلواته عمداً بطلت صلواته ولو حركة من قرائتها و اذكارها الواجبة كما عرفت سابقاً وكذا من زاد فيها جزء قولاً أو فعلاً عدا ما عرفت من الفعل الغير الماحي للصورة ولا المفوت للموالاة و غيرها يأتي به من القراءة و الذكر لا بعنوان انه منها ما لم يحصل به المحو للصورة فانه لا بأس بذلك كما انه لا بأس بزيادة غير الركن و نقصانه فيها سهواً «مسئله» من نقص شيئاً من واجبات صلواته سهواً ولم يذكره الا بعد تجاوز محله فان كان ركناً بطلت صلواته والافصلواته صحيحة ولا شيء عليه الاسجود السهو (١) و قضاء الجزء (١) وجوباً في بعض الصور كنسيان السجدة والتشهد واستحباباً في غيرهما حاجة دام ظله

المنسى بعد الفراغ من صلوته ان كان المنسى التشهد او احد السجدين
ولا يقضى من الاجزاء المنسية غيرهما اما اذا ذكر الجزء المنسى في محله
تداركه و ان كان ركناً و اعاد ما فعله مما هو مترتب عليه بعده فمن نسي
القراءة او الذكر او بعضهما او الترتيب فيهما و ذكر قبل ان يصل الى حد الركع
تدارك ما نسيه و اعاد ما فعله مما هو مترتب بعده و من نسي الانتصاب من
الركوع او الطمأنينة فيه و ذكر قبل ان يدخل في السجود انتصب مطمئناً
ومضى في صلوته و من نسي الذكر في السجود او الطمأنينة فيه او وضع
احدى المساجد حاله و ذكر قبل ان يخرج عن مسمى السجود أتى بالذكر
لكن اذا كان المنسى الطمأنينة يأتي به بقصد القربة المطلقة لا الجزئية و من
نسى الانتصاب من السجود الاول او الطمأنينة فيه و ذكر قبل الدخول في
مسمى السجود الثاني انتصب مطمئناً ومضى في صلوته و من نسي السجدة
الواحدة و ذكر قبل الوصول الى حد الركع او قبل التسليم اذا كان المنسى
السجدة الاخيرة فانه يتداركها و يعيد ما فعله مما هو مترتب بعدها و من
نسى التشهد او بعضه او الترتيب فيه ذكر قبل الوصول الى حد الركع او
قبل التسليم اذا كان المنسى التشهد الاخير فانه يأتي به و يعيد ما فعله مما
هو مترتب بعده و من نسى التسليم و ذكره قبل حصول ما يبطل الصلوة
عمداً و سهواً تداركه فان لم يتداركه ولا تدارك ما ذكرناه مما ذكره في
المحل بطلت صلوته « مسئلة » من نسي الركعة الاخيرة مثلاً فذكرها بعد
التشهد قبل التسليم قام و أتى بها ولو ذكرها بعد التسليم قبل فعل ما يبطل
سهواً قام و اتى ولو ذكرها بعده استأنف الصلوة من رأس من غير فرق بين
الرباعية وغيرها وكذا لو نسي اكثر من ركعة و كذا يستأنف لو زاد ركعة
قبل التسليم بعد التشهد او قبله  القول في الشك في الصلوة او في

شيء منها بعد الفراغ ~~منها~~ « مسئله » من شك في الصلوة فلم يدر
 انه صلى ام لا فان كان بعد مضي الوقت لم يلتفت و ان كان في اثنا انى بها
 « مسئله » من شك بعد الفراغ من صلوته في شيء منها انه فعله ام لا لم يلتفت
 من غير فرق بين الركعتين وغيره و بين الركعة وغيرها * (القول فيما لا عبرة
 فيه من الشك) * « مسئله » لا عبرة بكثير الشك في عدد الركعات و غيره
 من الافعال بل يبنى على وقوع الفعل مالم يكن ذلك مفسداً فيبني على عدمه
 حينئذ ولو كثر شكك في فعل خاص في الفريضة كان كثير الشك فيه دون
 غيره بل و كذا لو كان كثيره فيما لا حكم له كالشك بعد تجاوز المحل مثلاً
 والمرجع في الكثرة العرف ولا يجب عليه ضبط الصلوة بالحصى ونحوها وان
 كان هو احوط * (القول في الشك في شيء من افعال الصلوة وقد دخل في غيره) *
 « مسئله » من شك في شيء من افعال الصلوة و قد دخل في غيره مما هو
 مترتب عليه و ان كان مندوباً لم يلتفت فلا و اتى به بطلت صلوته من حيث
 الزيادة كما انه يأتى به اذا لم يدخل فلو تركه بطلت صلوته بسبب النقيصة
 من غير فرق بين الاوليين و الاخيرتين فحينئذ لا يلتفت الى الشك في الفاتحة
 وهو آخذ في السورة ولا الى اول السورة و هو في آخرها ولا الى الآية وهو
 في الآية المتأخرة عنها بل ولا الى اول الآية و هو في آخرها ولا الى السورة وهو
 في القنوت و لا الى الركوع او الانتصاب و هو في الهوى للسجود و لا الى
 السجود و هو قائم او في التشهد ولا الى التشهد و هو آخذ في القيام نعم يجب
 تدارك السجود لو شك فيه كذلك « مسئله » لو شك في صحة الواقع
 و فساده لا في اصل الوقوع لم يلتفت و ان كان في المحل لكن الاحتياط
 لا ينبغي تركه هنا ولو باتمام الصلوة ثم استينافها من رأس « مسئله » لو شك
 في التسليم لم يلتفت اذا كان قد دخل فيها هو مترتب على الفراغ من التعقيب

و نحوه او في بعض المنافيات او نحو ذلك مما لا يفعله المسلم الا بعد الفراغ صَماً ان المأموم اذا شك في التكبير و قد كان في هيئة المصلي جماعة من الانصات و وضع اليدين على الفخذين و نحوه ذلك لم يلتفت « مسئلة » كل مشكوك أتى به لانه في المحل ثم ذكر انه فعله فانه لا يبطل الصلوة الا ان يكون ركناً كما انها لا تبطل ايضاً اذا لم يأت به لانه خرج عن المحل فبان عدم فعله ما لم يكن ركناً بعد ان لا يمكن تداركه بان كان داخلاً في ركن آخر والاتداركه مطلقاً « مسئلة » لو شك و هو في فعل انه هل شك في بعض الافعال المتقدمة عليه سابقاً ام لالم يلتفت و كذلك لو شك انه هل سهى كذلك اولاً بل هو اولى نعم لو شك في السهو وعدمه و كان في محل يتلا في فيه المشكوك اتى به * (القول في الشك في عدد ركعات الفريضة) * « مسئلة » لاحكم للشك المزبور بمجرد حصوله و ان زال بعد ذلك بل بعد استقراره فحينئذ يكون مفسداً للثنائية و الثلاثية و الاولين من الرباعية و يصح في صور مخصوصة منها بعد احراز الاولين منها الحاصل برفع الرأس من السجدة الاخيرة بل وبالكمال الذكر الواجب فيها وان كان الاحوط (١) معه البناء ثم الاعادة * (الصورة الاولى) * من الصور المزبورة الشك بين الاثنين و الثلاث بعد رفع الرأس من السجدة الاخيرة او باكمال الذكر الواجب فيها فانه يبنى على الثالث و يأتى بالرابعة و يتم صلوته ثم يحنط بركة من قيام او ركعتين من جلوس و الاحوط (٢) الجمع بينهما مع تقديم ركعة القيام ثم استئناف الصلوة

(١) يبنى مراعات هذا الاحتياط هنا وفي الفروع الآتية (حجة دام ظله)

(٢) والاحوط اختيار ركعة من قيام ولا حاجة الى الجمع (حجة)

من رأس (الثانية) الشك بين الثلاث و الاربع فى أى موضع كان و حكمه كالسابق حتى فى الاحتياط (١) الا فى تقديم الركعة من قيام (الثالثة) الشك بين الاثنين و الاربع بعد رفع الرأس من السجدة الاخيرة او بعد اكمال الذكر الواجب فيها فانه يبنى على الاربع و يتم صلوته ثم يحتاط بركعتين من قيام (الرابعة) الشك بين الاثنين و الثلاث و الاربع بعد رفع الرأس من السجدة الاخيرة او بعد اكمال الذكر الواجب فيها فانه يبنى على الاربع و يتم صلوته ثم يحتاط بركعتين من قيام و ركعتين من جلوس و الاحوط (٢) تأخير الركعتين من جلوس (الخامسة) الشك بين الاربع و الخمس و له صورتان (احديهما) بعد رفع الرأس من السجدة الاخيرة فيبنى على الاربع و يتشهد و يسلم ثم يسجد سجدتى السهو (ثانيهما) حال القيام فيهدم و يجلس و يرجع شكه الى ما بين الثلاث و الاربع فيتم صلوته ثم يحتاط بركعة من قيام او ركعتين من جلوس (السادسة) الشك بين الثلاث و الخمس حال القيام فانه يهدم و يرجع شكه الى ما بين الاثنين و الاربع فيتم صلوته و يعمل عمله (السابعة) الشك بين الثلاث و الاربع و الخمس حال القيام فانه يهدم القيام و يرجع شكه الى الشك بين الاثنين و الثلاث و الاربع فيتم صلوته و يعمل عمله و الاحوط فى الصور الثلاثة المتأخرة استئناف الصلوة من رأس مع ذلك * (القول فى حكم الظن فى افعال الصلوة و ركعاتها) * « مسئله » الظن فى عدد الركعات كاليقين فيجب العمل بمقتضاه ولو كان مسبوقاً بالشك فلو شك اولاً ثم ظن بعد ذلك فيما كان شاكاً فيه كان العمل على الاخير كالعكس و اما الظن فى غير الركعات ففي اعتباره اشكال (٣) « مسئله »

(١) و الاحوط اختيار ركعتين من جلوس و لا حاجة الى الجمع (حجة دام ظله)

(٢) ان لم يكن اقوى (حجة)

(٣) و الاظهر اعتباره فى افعال الصلوة حجة دام ظله

لو تردد في ان الحاصل له ظن اوشك كما يتفق كثيراً لبعض الناس كان ذلك
شكاً * (القول في ركعات الاحتياط) * «مسئله» ركعات الاحتياط واجبة فلا
يجوز تركها واعادة الصلاة (١) من الاصل كما انه لا يجوز الفصل بينها وبين
الصلاة بالمنافي فان فعل ذلك فالاحوط الاتيان بها واعادة الصلاة «مسئله»
لا بد لصلاة الاحتياط من نية و تكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة سرأ و ركوع
و سجود و تشهد و تسليم ولا قنوت فيها و ان كانت ركعتين كما انه لا سورة
فيها «مسئله» لو نسي ركناً في ركعات الاحتياط او زاده فيها بطلت فلا يترك
الاحتياط بفعل الاحتياط ثم استيناف الصلاة «مسئله» لو بان الاستغناء عن
صلاة الاحتياط بعد الفراغ منها وقعت نافلة و ان كان في الاثناء انماها كذلك
والاحوط له اضافة ركعة ثانية لو كانت ركعة من قيام و ان بان نقص الصلاة بمقدار
ما فعله من الاحتياط بعد الفراغ تمت صلوته و الاحوط الاستيناف و ان كان
قبل الدخول في الاحتياط كان له حكم من نقص ركعة من التدارك الذي
قد عرفته * (القول في الاجزاء المنسية) * «مسئله» قد عرفت انه لا يقضى
من الاجزاء المنسية في الصلاة غير السجود والتشهد وابعاضه خصوصاً الصلاة
على النبي وآله فينوي انهما عوض ذلك المنسي مقارناً بالنية لاولهما محافظاً
على ما كان واجباً فيهما حال الصلاة فانهما كالصلاة في الشرائط والموانع
بل لا يجوز الفصل بينهما وبين الصلاة بالمنافي فلو فعل فلا ينبغي ترك الاحتياط
في استيناف الصلاة بعد فعلهما كما مر مثله في صلاة الاحتياط * (القول في
السهو) * «مسئله» يجب سجود السهو للكلام ساهياً ولو لظن الخروج والسلام
في غير محله والشك بين الاربع و الخمس بل لكل (٢) زيادة في الصلاة

«١» و ان كان الاقوى كفاية الاعادة (حجة دام ظله)

«٢» ولنسيان سجدة واحدة ولنسيان التشهد واما الكل زيادة وتقبيصة فالاقوى
عدم وجوبه و ان كان الاحوط حجة

و نقيصة لم يذكرها في محلها و ان تداركها بعد الصلوة كالسجدة والتشهد
اما اذا ذكرها في المحل و تداركها فلا سجود كما لا سجود في نسيان القنوت
و نحوه من المستحبات التي كان عازماً على فعلها و نسيها والكلام وان طال
له سجدة تسهوا ان كان كلاماً واحداً نعم ان تعدد كما لو تذكر في الاثناء ثم
سهى بعد ذلك فتكلم تعدد السجود « مسئله » التسليم الزائد لو وقع مرة
واحدة ولو بجميع صيغه سجد له سجدة في السهو مرة واحدة وان تعدد سجد
له متعدداً والاحوط تعدده لكل تسليم « مسئله » لو كان عليه سجود سهو
و اجزاء منسية او ركعات احتياطية اخر السجود عنها و يتخير في الاجزاء
والركعات في تقديم احد هما على الآخر وان كان الاحوط (١) تقديم الركعات
الاحتياطية « مسئله » يجب المبادرة في سجود السهو بعد الصلوة و يعصى
بالتأخير لكن صلواته صحيحة ولم يسقط وجوب السجود عنه بذلك ولا فوراً
في سجد مبادراً كما انه لو نسيه مثلاً يسجد حين الذكر كذلك فلو اخره
عصى ايضاً « مسئله » يجب في السجود المزبور النية مقارناً لاول مسماه ولو
بالاستمرار من الهوى اليه ولا يجب فيه التكبير وان كان الاحوط فعله ويجب
فيه جميع ما يجب في سجود الصلوة على الاحوط نعم يجب فيه الذكر المخصوص
فيقول في كل من السجدتين بسم الله وبالله وصلى الله على محمد و آل محمد
او يقول بسم الله وبالله اللهم صل على محمد و آل محمد او يقول بسم الله
و بالله السلام عليك ايها النبي و رحمة الله و بركاته و يجب بعد رفع الرأس
من السجدة الاخيرة التشهد والتسليم والواجب من التسليم ان يقول السلام
عليكم و من التشهد الخفيف وهو الشهادتان والصلوة على محمد و آل محمد
بل الاحوط (٢) الاقتصار على ذلك و ان جاز غيره مما يجوز في الصلوة

« ١ » لا يترك الاحتياط (حجة دام ظله)

« ٢ » لا يترك الاحتياط (حجة)

خصوصاً المتعارف منه فيها* (فصل في صلوة المسافر)* (القول في الشروط)*
 «مسئلته» يشترط في التقصير للمسافر امور (احدها) قصد قطع المسافة وهي
 ثمانية فراسخ امتدادية ذهاباً واياباً او ملفقة من اربعة ذهاباً واربعة اياباً سواء اتصل
 ايابه بذهابه ولم يقطعه بمبيت ليلة فصاعداً في الاثناء او قطعه بذلك لاعلى
 وجه تحصل به الاقامة القاطعة للمسافر ولا غيرها من قواطعه فيقصر ويفطر
 الا ان الاحوط احتياطاً شديداً في الصورة الاخيرة الجتمع «مسئلته» تثبت المسافة
 بالعلم وبالبينة فلو شك في بلوغها او ظن به بقي على التمام كما انه لا يترك
 الاحتياط بالجمع في خبر العدل الواحد ولا يكف الاختبار بالمسافة المستلزم
 للمخرج نعم يجب السؤال و نحوه عنها (ثانيها) استمرار القصد
 فلو عدل عنه قبل بلوغ اربعة فراسخ او تردد اتم ومضى ماصلاً قصراً
 ولا يحتاج الى اعادته في الوقت فضلاً عن خارجه وان كان العدول او
 التردد بعد بلوغ الاربعة بقي على التقصير و ان لم يرجع ليومه (ثالثها)
 ان لا ينوي قطع المسافة باقامة عشرة ايام فصاعداً في اثنائها او مرور في
 وطنه كذلك كما لو عزم على قطع اربعة فراسخ قاصداً لنية الاقامة في اثنائها
 او على رأسها او كان له وطن كذلك وقد قصد المرور به فانه يتم حينئذ
 وكذا لو كان متردداً في نية الاقامة او المرور في المنزل المزبور على وجه
 ينافي القصد الى قطع المسافة اما اذا لم يكن كذلك كما اذا قصدها ولكن
 يحتمل عروض مقتض لنية الاقامة او المرور في المنزل في الاثناء فانه يقصر
 ولو عدل عن نية الاقامة والمرار فان كان ما بقي له بعد العدول يبلغ مسافة
 ولو مع ضم الايام قصر فيه والا فلا (رابعها) ان يكون السفر سائغاً فلو كان
 معصية لم يقصر سواء كان نفسه معصية كابق العبد ونحوه او غايته على وجه
 ينبع السفر تلك الغاية في التحريم كالسفر لقطع الطريق و نيل المظالم

من السلطان و نحو ذلك نعم ليس منه ما وقع المحرم في اثنا عشر فيبقى على القصر
 (خامسها) ان لا يتخذ السفر عملاً كالمكاري و الملاح و غيره من اصحاب
 السفن و الساعي و نحوهم ممن عمله ذلك فان هؤلاء يتمون الصلوة في سفرهم
 الذي هو عمل لهم و ان استعملوه لانفسهم لا لغيرهم كحمل المكاري مثلاً متاعه
 و اهله من مكان الى مكان آخر نعم يقصر في السفر الذي ليس عملاً لهم
 كمالو فارق الملاح مثلاً سفينته و سافر للزيارة أو غيرها « مسئلة »
 يعتبر في استمرار من عمله السفر على التمام أن لا يقيم في بلدة أو في بلد
 أخرى عشرة أيام و لو غير منوية فان اقام العشرة انقطع حكم عملية
 السفر و عاد الى القصر لكن في السفر فالاولى خاصة دون الثانية
 فضلاً عن الثالثة و ان كان الاحوط فيهما الجمع سادسها ان يضرب
 في الارض حتى يصل الى محل الترخيص فلا يقصر قبله و المراد به المكان
 الذي يخفى عليه فيه الاذان او يتوارى (١) عنه فيه صور الجدران و
 اشكالها لا اشباحها لا يترك الاحتياط في مراعات حصولهما معاً « مسئلة »
 كما يعتبر في التقصير الوصول الى محل الترخيص اذا سافر من بلدة كذلك
 يعتبر في السفر من محل الإقامة بل ومن محل التردد ثلثين يوماً وان كان
 الاول فيهما مراعات الاحتياط (٢) « مسئلة » اذا دخل الوقت و هو حاضر
 متمكن من فعل الصلوة ثم سافر قبل ان يصلي حتى تجاوز محل الترخيص
 والوقت باق قصر و الاحوط الاتمام معه كما انه لو دخل الوقت و هو
 مسافر فحضر قبل ان يصلي والوقت باق فانه يتم و الاحوط القصر معه والحمد لله
 كما هو اهله و كما ينبغي لكرم وجهه .

(١) بل يتوارى هو عن جدران بيوت البلد (حجة دام ظله)

(٢) لا يترك الاحتياط فيهما سيما في الثاني حجة

كتاب الصوم

و الكلام في النية و فيما يجب الامساك عنه و فيما يكبره للصائم
ارتكابه و في اقسام الصوم * (القول في النية) * «مسئله» يشترط في الصوم
النية كغيره من العبادات على الوجه المتقدم في الطهارة و الصلوة و محلها
في الواجب المعين مع التنبيه المقارنة لطلوع الفجر او في اى جزء من ليلة اليوم
الذى يريد صومه و ان نام او تناول المفطر بعدها فيه مع استمرار العزم
على مقتضاها و يمتد محلها اختياراً في غير المعين من اول الليل الى الزوال (١)
دون ما بعده و محلها في المندوب من اول الليل الى ان يبقى من الغروب
زمان يمكن تجديد فيها فيه «مسئله» يوم الشك في انه من شعبان او رمضان
لو صامه بنية انه من شعبان ندباً أجزأه عن رمضان لو بان بعد ذلك انه من
رمضان و كذا لو صامه بنية انه منه قضاء أو نذراً أجزأه لو صادف
ولو صامه بنية انه من رمضان لم يقع لاحدهما و كذا لو صامه
على انه ان كان من شهر رمضان كان واجباً والا كان مندوباً على وجه التردد
في النية «مسئله» كما يجب النية في ابتداء الصوم يجب الاستدامة على مقتضاها
في أثنائه فلو نوى القطع بمعنى انه ان شاء رفع اليد عما تلبس به من الصوم
ولو لزعم اختلال في صومه ثم بان عدمه بطل و كذا ينافي الاستدامة المزبورة
التردد في الاثناء نعم لو كان تردده في البطلان وعدمه لعروض عارض لم يدر
انه مبطل لصومه ام لالم يكن فيه بأس و ان استمر ذلك الى ان يسئل عنه
* (القول فيما يجب الامساك عنه) * «مسئله» يجب على الصائم الامساك
عن أمور (الاول و الثانى) الاكل والشرب المعتاد كالخبز والماء وغيره

(١) لا يبعد امتداد وقتها الى العصر (حجة دام ظلها)

كالحصاة و عصارة الاشجار (الثالث) الجماع للمذكر و الانثى والبهيمة
قبلاً أو دبراً حياً أو ميتاً صغيراً أو كبيراً و اطئاً كان الصائم أو موطوءاً فتعمد
ذلك مبطل لصومه و ان لم ينزل نعم لا بطلان مع النسيان او القهر المانع
عن الاختيار ويتحقق الجماع بغيبوبة الحشفة أو مقدارها من مقطوعها
(الرابع) انزال المنى باستمنا أو ملامسة أو قبلة أو تفخيذ أو نحو ذلك
من الافعال التي يقصد بها حصوله فانه مبطل للصوم بجميع افراده بل لو لم
يقصد حصوله و كان من عادته ذلك بالفعل المزبور فهو كذلك ايضاً نعم لو سبقه
المنى من دون ايجاد شيء مما يقتضيه منه لم يكن عليه شيء فانه حينئذ كالمحتلم
في نهار الصوم والناسي (الخامس) تعمد البقاء على الجنابة الى الفجر من
غير فرق بين شهر رمضان وقضائه دون غيرهما من الواجب المعين و الموسع
والندب بل يبطل بالاصباح جنباً في قضاء شهر رمضان و ان لم يكن
عن عمد « مسئلة » من احدث سبب الجنابة في وقت لا يسع الغسل ولا التيمم
فهو كمتعمد البقاء عليها ولو وسع التيمم خاصة عصي و صح الصوم المعين
والاحوط القضاء « مسئلة » لو ظن السعة واجنب فبان الخلاف لم يكن
عليه شيء اذا كان مع المراعات اما مع عدمها فعليه القضاء « مسئلة » من
لم يتمكن من الغسل لفقد الماء او لغيره من أسباب التيمم ولولضيق الوقت
وجب عليه التيمم للصوم فمن تركه حتى يصبح كان كترك الغسل نعم لا يجب
عليه البقاء على التيمم مستيقظاً حتى يصبح و ان كان الاحوط له ذلك « مسئلة »
لو استيقظ بعد الصبح محتتماً فان علم ان جنابته كانت ليلاً صح صومه ان كان
مضيئاً وبادر الى الغسل استحباباً و ان كان موسعاً بطل ان كان قضاء شهر
رمضان وصح ان كان غيره أو مندوباً الا ان الاحوط الحاقهما به و ان لم
يعلم بوقت وقوع الجنابة أو علم بوقوعها نهائياً كان كمن اجنب بالنهار

ذوى الاعذار لا يبطل صومه من غير فرق بين الموسع و غيره و المندوب ولا
يجب البدار الى الغسل على من اجنب بالنهار وان كان هو الاحوط (السادس)
تعمد الكذب على الله ورسوله والائمة عليهم السلام و كذا باقى الانبياء و
الاصياء (١) من غير فرق بين كونه فى الدنيا او الدين (السابع) رمس
الرأس فى الماء ولو مع خروج البدن ولا بأس بالافاضة ونحوها لما لا يسمى
رمساً و ان كثر الماء بل لا بأس برمس البعض و ان كان المنافذ (الثامن)
ايصال الغبار الغليظ بل و غيره على الاحوط ولا بأس بما يعسر التحرز عنه كما
انه لا بأس به مع النسيان اولغفلة اولقهر او تخيل عدم الوصول الا اذا خرج
بهيمة الطين الى فضاء الفم ثم ابتلعه (التاسع) الحقنة بالماء و لو لمرض و
نحوه نعم لا بأس بالجماد مع ان الاحوط اجتنابه كما انه لا بأس بوصول
الدواء الى جوفه من جرحه * (العاشر) * تعمد القى دون ما كان منه بالاعمد
والمدار على صدق مسماه ولو ابتلع فى الليل ما يجب عليه قيئه بالنهار فسد
صومه مع انحصار اخراجه بذلك نعم لو لم ينحصر فيه صح «مسئله» كلما
عرفت انه يفسد الصوم انما يفسده اذا وقع عن عمد لا بدونه كالنسيان أو عدم
التقصده فانه لا يفسد الصوم باقسامه بخلاف العمد فانه يفسده باقسامه من غير
فرق بين العالم بالحكم والجاهل به ومن العمد من اكل ناسياً فظن فساد صومه
فاطرق عامداً والمكروه الموجر فى خلقه مثلاً لا يبطل صومه بخلاف المكروه
على تناول المفطر بنفسه فانه يفطر و لو كان لتقية كالا فطار معهم فى عيدهم
* (القول فيما يكره للصائم ارتكابه) * «مسئله» يكره للصائم امور (منها)
مباشرة النساء تقيلاً ولمساً وملاعبة لمن يتحرك شهوته ولم يقصد الانزال
بذلك و لا كان من عادته والاحرم فى الصوم المعين بل الاولى ترك ذلك

حتى لمن يتحرك شهوته بذلك عادة مع احتمال التحرك بذلك (و منها)
 الاكتحال خصوصاً اذا كان بالذر وشبهه او كان فيه مسك او يصل منه او يخاف
 وصوله أو يجد طعمه في الحلق لما فيه من الصبر ونحوه ومنها اخراج الدم المضعف
 بحجامة أو غير هابل كل ما يورث ذلك او يصير سبباً لهيجان المرة من غير
 فرق بين شهر رمضان وغيره وان اشتد فيه بل يحرم ذلك فيه بل مطلق الصوم المعين
 اذا علم حصول الغشيان المبطل ولم تكن ضرورة تدعو اليه و منها دخول
 الحمام اذا خشي به الضعف ومنها السعوط وخصوصاً مع العلم بوصوله الى
 الدماغ او الجوف بل يفسد الصوم مع التعدي الى الحلق ومنها شم الرياحين
 خصوصاً النرجس والمراد بها كل نبت طيب الريح نعم لا بأس بالطيب فانه
 تحفة الصائم لكن الاولى ترك المسك منه بل يكره التطيب به للصائم كما
 ان الاولى ترك شم الرائحة الغليظة حتى تصل الى الحلق « مسئلة » لا بأس باستنقاع
 الرجل في الماء ويكره للمرأة كما انه يكره لها بل الثوب ووضع على الجسد
 ولا بأس بمضغ الطعام للمصبي ولا زق الطائر ولا ذوق المرق ولا غيرها مما لا
 يتعدى الى الحلق أو تعدى من غير قصد أو مع القصد ولكن عن نسيان ولا
 فرق بين ان يكون اصل الوضع في الفم لغرض صحيح اولا نعم يكره الذوق
 للمشيء ولا بأس بالسواك باليابس بل هو مستحب نعم لا يبعد الكراهة بالرطب
 كما انه يكره نزع الضرس بل مطلق ما فيه ادماء « مسئلة » لا بأس بابتلاع
 البصاق المجتمع في فمه ولا ابتلاع النخامة التي لم تصل الى فضاء الفم نعم
 لو خرج البصاق عن الفم ثم ابتلعه بطل صومه وكذا النخامة * (القول في اقسام
 الصوم وهي اربعة) * واجب ومندوب ومكروه ومحظور فالواجب من
 الصوم ستة صوم شهر رمضان وصوم الكفارة وصوم القضاء وصوم دم المتعة
 في الحج وصوم النذر والعهد واليمين ونحوها وصوم اليوم الثالث من ايام

الاعتكاف» و اما المندوب» فالمتأكد منه افراد منها صوم ثلاثة أيام من كل شهر و أفضل كيفياتها أول خميس منه و آخر خميس و أول اربعاء في العشر الثاني و منها الليالي البيض وهي الثالث عشر و الرابع عشر و الخامس عشر و منها يوم الغدير و هو الثامن عشر من ذي الحجة و منها يوم مولد النبي صلى الله عليه وآله و هو السابع عشر من ربيع الاول و منها يوم مبعثه (ص) و هو اليوم السابع والعشرون من رجب و منها يوم دحو الارض و هو اليوم الخامس و العشرون من ذي القعدة و منها يوم عرفة لمن لم يضعفه الصوم عما عزم عليه من الدعاء مع تحقق الهلال على وجه لا يقع في صوم يوم العيد و منها يوم المباهلة و هو الرابع و العشرون من ذي الحجة و منها كل خميس و جمعة و منها أول ذي الحجة بل كل يوم من أوله الى يوم التاسع منه و منها رجب و شعبان كلاً او بعضاً ولو يوماً من كل منهما و منها يوم النيروز (و منها) أول يوم من المحرم وثالثه و سابعه (و منها) التاسع والعشرون من ذي القعدة (و منها) صوم (١) ستة ايام بعد عيد الفطر و الاولى جعلها بعد ثلاثة ايام أحدها العيد (و منها) يوم النصف من جمادى الاولى» و اما المكروه» فصوم يوم عرفة لمن خاف أن يضعفه عن الدعاء الذي هو أفضل من الصوم و كذا صومه مع الشك في الهلال ولو لو جود غيم و نحوه مما يفيد التخوف ان يكون يوم العيد ويكره ايضاً صوم الضيف نافلة من دون اذن مضيفه و كذا مع النهي و ان كان الاحوط تركه حينئذ بل الاحوط تركه مع عدم الاذن ايضاً و كذا يكره صوم الولد من غير اذن والده ومع النهي ما لم يكن بذلك ايذاء له من حيث الشفقة بل لا يترك الاحتياط في ترك الصوم مع عدم الاذن فضلاً عن النهي كما ان الاحوط اجراء الحكم على الولد وان نزل

و الوالد و ان علا بل الاولى مراعاة اذن الوالدة ايضاً « مسئله » يستحب
 للصائم ندباً أو موسعاً قطع الصوم اذا دعاه أخوه المؤمن الى طعام من غير
 فرق بين من هيأ له طعاماً و غيره و بين من شق عليه المخالفة و غيره و
 « واما المحذور » فصوم يوم العيدين و صوم ايام التشريق لمن كان بمنى ناسكاً
 اولاً و صوم يوم الثلاثين من شعبان بنية انه من رمضان والصوم وفاء عن نذر
 المعصية والصوم ساكتاً على معنى نيته كذلك ولو في بعض اليوم ولا بأس به
 اذا لم يكن السكوت ممنوياً فيه ولو في تمام اليوم وكذا يحرم ايضاً صوم الوصال
 و الاقوى كونه للاعم من نية صوم يوم وليلة الى السحر و يومين مع ليلة
 و لا بأس بتأخير الافطار الى السحر والى الليلة الثانية مع عدم النية وان كان
 الاحوط اجتنابه كما ان الاحوط عدم صوم الزوجة والمملوك تطوعاً بدون
 اذن الزوج والسيد بل لا يبعد عدم الجواز مع المزاخرة لحق السيد والزوج
 و لا يترك الاحتياط مع النهي مطلقاً والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد
 وآله الطيبين الطاهرين و لعنة الله على أعدائهم اجمعين .

كتاب الزكوة

وهي في الجملة من ضروريات الدين و ان منكرها مندرج في سبيل
 الكافرين و ان مانع قيراط منها ليس من المؤمنين ولا من المسلمين وليمت
 انشاء يهودياً و انشاء نصرانياً و ما من ذى زكوة مال او نخل او زرع او
 كرم يمنع من زكوة ماله الا قلده الله تربة ارضه يطوق بهامن سبع ارضين الى يوم
 القيمة و ما من احد يمنع زكوة ماله شيئاً الا جعل الله ذلك ثعباناً من النار مطوقاً
 في عنقه ينهش لحمه حتى يفرغ من الحساب و ان الله يحبس يوم القيامة
 بقاع كفر و يسلط الله عليه شجاعاً اقرع اى ثعباناً لا شعر في رأسه لكثرة
 سمه يريدده وهو يحيد عنه فاذا رأى انه لا يتخلص منه امكنه من يده

فقضها كما يقضه الفحل ثم يصير طوقاً في عنقه (واما) فضل الزكوة فعظيم
و نوابها جسيم و يكفيك ما ورد في فضل الصدقة الشاملة لها من ان الله يربها
لصاحبها كما يربي الرجل فصيله فيأتي بها يوم القيمة مثل احدوانها تدفع
ميتة السوء و تفك من لحي سبع مائة شيطان و انها تطفى غضب الرب و تمحو
الذنب العظيم و تهون الحساب و تمنى المال و تزيد في العمر و هنا مقصدان
☆ (المقصد الاول) ☆ في زكوة المال و الكلام فيمن تجب عليه الزكوة
و فيما تجب فيه و فيمن تصرف اليه و في اوصاف المستحقين لها
☆ (القول فيمن يجب عليه الزكوة) ☆ « مسئله » يشترط فيمن تجب عليه الزكوة
امور (أحدها) البلوغ فلا تجب على غير البالغ (ثانيها) العقل فلا تجب
في مال المجنون (ثالثها) الحرية فلا زكوة على العبد و انما هي على السيد
فيما هو في يد العبد مع جامعياته لشرائط وجوبها « رابعها » الملك فلا زكوة
على الموهوب الا بعد القبض و لا على الموصى به الا بعد الوفاة و القبول و لا
على القرض الا بعد قبضه (خامسها) تمام التمكّن فلا زكوة في الموقوف و
ان كان خاصاً و لا في نمائه اذا كان عاماً و ان كان انحصار في واحد و لا في المرهون
نعم لا يترك الاحتياط فيما لو امكن فكه و كذا لازكوة في المبحرود و ان
كانت عنده بينة يتمكن من انتزاعها او يمين و لا في المسروق و لا في الساقط
في بحر و لا في المورث عن غائب مثلاً و لم يصل اليه اوالى و كيله و لا في الدين
و ان تمكن من استيفائه ☆ (القول فيما يجب فيه الزكوة وما يستحب) ☆
« مسئله » تجب الزكوة في الانعام الثلاثة الابل و البقر و الغنم و النقيدين
الذهب و الفضة و الغلاة الاربعة الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب و لا
تجب فيما عدى هذه التسعة و تستحب (١) في كل ما انبتت الارض مما يكال

او يوزن حتى الاثنان عدى الخضر و البقول كالقت و الباذنجان و الخيار
 و البطيخ و نحو ذلك و تستحب ايضا فى مال التجارة و فى الخيل و الاناث
 دون الذكور منها و دون البغال و الحمير و الرقيق و الكلام فى التسعة
 المزبورة التى يجب فيها الزكوة يقع فى ثلاثة فصول (الاول) فى زكوة الانعام
 و شرائط وجوبها مضافا الى الخمسة السابقة اربعة النصاب و السوم و الحول
 و ان لا تكون عوامل * (القول فى النصاب) * « مسئله » فى الابل اثني عشر
 نصاباً خمس و فيها شاة ثم عشرون فيها شاتان ثم خمس عشرة و فيها ثلث
 شياة ثم عشرون و فيها اربع شياة ثم خمس و عشرون و فيها خمس شياة
 ثم ست و عشرون و فيها بنت مخاض ثم ست و ثلاثون و فيها بنت لبون ثم ست
 و اربعون و فيها حقه ثم احدى و ستون و فيها جذعة ثم ست و سبعون
 و فيها بنت لبون ثم احدى و تسعون و فيها حقتان ثم مائة و احدى و عشرون
 ففي كل خمسين حقة و فى كل اربعين بنت لبون و الاحوط مراعات المطابق
 منهما ولولم تحصل المطابقة الا بهما لوحظا معانهم يتخير مع المطابقة بكل
 منهما او بهما و فى البقر نصابان ثلثون و اربعون و فى كل ثلثين تباع او تبعة
 و فى كل اربعين مسنة و يجب مراعاة المطابقة هنا و فى الغنم خمسة نصب
 اربعون و فيها شاة ثم مائة و احدى و عشرون و فيها شاتان ثم مائتان و واحدة
 و فيها ثلث شياة ثم ثلثمائة و واحدة و فيها اربع شياة ثم اربعمائة فصاعداً فى
 كل مائة شاة بالغام ابلغ « مسئله » تجب الزكوة فى كل نصاب من نصب هذه
 الاجناس ولا يجب شىء فيما نقص عن النصاب كما انه لا يجب فيما بين النصابين
 شىء غير ما وجب بالنصاب السابق « مسئله » بنت المخاض ما دخلت فى السنة
 الثانية وكذا التبيع والتبيعة و بنت اللبون ما دخلت فى الثالثة وكذا المسنة
 و الحقة هى الداخلة فى الرابعة و الجذعة ما دخلت فى الخامسة « مسئله »

من وجب عليه سن من الابل كبنت المخاض مثلاً وله تكن عنده وكان عنده
اعلى منها بسن كبنت اللبون دفعها واخذ شاتين او عشرين درهما وان كان ما عنده
اخفض بسن دفعها و دفع معها شاتين او عشرين درهما و يجزى ابن اللبون
عن بنت المخاض (١) اختياراً و ان كان الاحوط الاقتصار على حال عدم
وجدانها عنده نعم اذالم يكون نامعاً عنده تخير في شراء ايها شاء « مسئلة »
لا يضم مال انسان الى غيره و ان كان مشتركاً او مختلطاً متحد المسرح والمراح
و المشرب و الفحل و الحال و المحلب بل يعتبر في مال كل واحد منهما
بلوغ النصاب ولو بتلفيق الكسور ولا يفرق بين مالى المالك الواحد ولو
تباعد مكانهما * (القول فى السوم اى الرعى) * « مسئلة » يعتبر السوم
تمام الحول فلو علفت فى اثنا عشر شهراً بما يخرجها عن اسم السائمة فى الحول
عرفاً فلا زكوة نعم لا عبرة باللحظة و نحوها مما لا يخرج به عن ذلك
و فى قدح اليوم او اليومين فى الصدق العرفى اشكال (٢) « مسئلة » لا فرق
فى سقوط الزكوة فى المعلوفة بين ان يكون العلف بنفسها او علفها
مالكها او غيره من ماله او من مال المالك باذنه او غير اذنه فانها تخرج
عن السوم بذلك كله * (القول فى الحول) * « مسئلة » يتحقق الحول
بتمام الاحد عشر شهراً بل يستقر الوجوب به و ان كان الاقوى احتساب
الثانى عشر من الحول الاول لالثانى و حينئذ فلو اختلف احد شروط وجوبها
فى اثنا عشر للاحد عشر لابعده بطل الحول كماله و نقصت عن النصاب اوله
يتمكن من التصرف فيها او عاوضها بغير جنسها و ان كان زكويها او بجنسها
كغنم سائمة ستة أشهر بغنم كذلك او بمثلها كالضان بالضان او غير ذلك
بل الظاهر بطلان الحول بذلك و ان فعله فراراً من الزكوة * (القول فى الشرط

(١) الاحوط عدم الاجتزاء فى حال الاختيار الامن باب القيمة (حجة دام ظله)

(٢) الاحوط عدم القدح (حجة دام ظله)

الرابع أى عدم كونها عوامل) * «مسئله» يعتبر فيها تمام الحول ان لا تكون عوامل فلو كانت كذلك ولو فى بعض الحول فلا زكوة فيها و ان كانت سائمة و المرجع فى صدق العوامل العرف بقى الكلام فيما يؤخذ فى الزكوة «مسئله» لا تؤخذ المريضة من نصاب السليم ولا الهرمة من نصاب الشاب ولا ذات العوار من نصاب السليم و ان عدت منه اما لو كان النصاب جميعه مريضاً بمرض متحد لم يكلف شراء صحيحة و اجزأت مريضة منها ولو كان بعضه صحيحاً و بعضه مريضاً فالاحوط ان لم يكن اقوى اخراج صحيحة من اواسط الشيأة من غير ملاحظة التقسيط وكذا لا تؤخذ الربى وهى الشاة الوالد الى خمسة عشر يوماً و ان بذلها المالك الا اذا كان النصاب كله كذلك وكذا لا تؤخذ الاكولة وهى السمينه المعدة للاكل و فحل الضراب و ان عد الجميع من النصاب «مسئله» الشاة المأخوذة فى الزكوة فى الغنم والابل والجبر اقل ما يراد منها ما كمل له سنة (١) و دخل فى الثانية ان كان من الضان و ما دخل فى الثالثة ان كان من المعز و يجزى الذكر عن الانثى و بالعكس و المعز عن الضان و بالعكس لانهما جنس واحد فى الزكوة كالبقرة والجاموس والابل العرب و البخاتى «مسئله» اذا كان للمالك اموال متفرقة فى اماكن مختلفة كان له اخراج الزكوة من ايها شاء بل له ان يخرج من غير جنس الفريضة بالقيمة السوقية ولا يتعين ذلك عليه دراهم و دنانير و ان كان الاخراج من العين أفضل * (الفصل الثانى) * فى زكوة التقدين و يعتبر فيها مضافاً الى ما عرفت من الشرائط الخمسة العامة أمور (الاول) النصاب وهو فى الذهب عشرون ديناراً و فيه عشرة قراريط عبارة عن نصف دينار و الدينار مثقال

(١) على الاحوط فيهما ومن المحتمل قريباً كفاية ما كمل له سبعة اشهر فى الضان وما دخل فى الثانية من المعز (حجة دام ظله)

شرعي وهو ثلاثة أرباع الصيرفي ولا زكوة فيما دون عشرين ولا فيما زاد عليها حتى يبلغ أربعة ففيها قيراطان وهكذا كلما زاد أربعة وليس فيما نقص عن أربعة شيء ونصاب الفضة مائتا درهم وفيها خمسة دراهم ثم كلما زاد أربعين كان فيها درهم بالغاً ما بلغ وليس فيما دون المائتين ولا فيما دون الأربعين شيء و الدرهم ستة دوانيق عبارة عن نصف مثقال و خمسة لان كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل شرعية (الثاني) كونها منقوشين بسكة المعاملة من سلطان او شبهه بسكة اسلام أو كفر بكتابة أو غيرها ولو اتخذ السكوك حلية للزينة مثلاً لم يتغير الحكم زاده الاتخاذ أو نقصه في القيمة مادامت المعاملة به على وجهه (١) ممكنة اما لو تغيرت بالاتخاذ بحيث لا تبقى المعاملة بها فلا زكوة (الثالث) الحول و يعتبر ان يكون النصاب موجوداً فيه أجمع فلو نقص النصاب في اثنا عشر أو تبدلت اعيان النصاب بجنسه أو بغير جنسه أو بالسبك لا بقصد الفرار بل و معه لم تجب فيه زكوة و ان استحب اخراجها اذا كان السبك بقصد الفرار بل هو الا - عوط نعم لو سبك الدراهم و الدنانير بعد وجوب الزكوة بحول الحول لم تسقط الزكوة * (الفصل الثالث) * في زكوة الغلّة و قد عرفت انه لا تجب الزكوة الا في أربعة اجناس منها الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب و يقع فيها الكلام في مطالب (الاولى) يعتبر في الزكوة فيها امران (الاول) بلوغ النصاب و هو خمسة او سق و الوسق ستون صاعاً و الصاع تسعة أرطال بالعراقي و ستة بالمدني لانه أربعة أمداد والمد برطلان و ربع بالعراقي و الف و ثمانمائة رطل بالمدني و الرطل العراقي مائة و ثلثون درهما عبارة عن احدى و تسعين مثقالاً شرعياً و المثقال الشرعي ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي فالنصاب الان بعيار النجف في سنة الف و ثلثمائة و سبع عشر بحسب حقة النجف التي هي عبارة عن تسعمائة و ثلثون لائين (١) بعنوان الدراهم والدينار لا بعنوان الذهب و الفضة (حجة دام ظلّه) (٢)

مثقالاً صيرفياً و ثلث مثقال ثمان وزنات و خمس حقق و نصف الاثمانية
 و خمسين مثقالاً و ثلث مثقال و بعبار الاسلامبول و هو مائتان و ثمانون
 مثقالاً و سبع و عشرون وزنة و عشر حقق و خمسة و ثلاثون مثقالاً
 ☆ (الامر الثاني) ☆ التملك بالزراعة ان كان مما يزرع او انتقال الزرع او الثمر
 مع الشجرة او منفردة الى ملكه قبل وقت تعلق الزكوة فتجب عليه الزكوة
 حينئذ و ان لم يكن زارعا و هل وقت تعلق الزكوة عند اشتداد الحب
 في الزرع و حال بدو الصلاح في ثمرة النخل و حين انعقاد الحصرم في ثمرة
 الكرم او بالتسمية حنطة أو شعيراً أو تمرأ أو عنباً فيه قولان و في المسئلة
 اشكال و ان كان القول باعتبار صدق التسمية المزبورة فيما عدى ثمرة الكرم
 و اعتبار صدق اسم العنب فيها لا يخلو (١) عن رجحان لكن لا يترك مراعاة
 الاحتياط في الثمرات المترتبة على القولين و الاقوال في المسئلة (المطلب الثاني)
 لا تجب الزكوة الا بعد اخراج حصة السلطان و المؤن كلها السابقة (٢)
 و اللاحقة و الاقوى اعتبار بلوغ النصاب بعد خروجها و ان كان الاحوط
 خلافه بل الاحوط عدم اخراج شيء من المؤن ☆ (المطلب الثالث) ☆
 كلما سقى صيحاً او بعلاً و هو ما يشرب بعروقه او عذياً و هو ما يسقى بالمطر
 ففيه العشر و ما يسقى بالدلو والدو الى و النواضح و نحوها ففيه نصف العشر
 و ان سقى بهما فالحكم للاكثر الذي يسند السقى اليه عرفاً و ان تساويا
 بحيث لم يتحقق الاستفاد المزبور بل يصدق انه سقى بهما ففي نصفه العشر
 في نصفه الاخر نصف العشر و مع الشك فالواجب الاقل و الاحوط الاكثر
 ☆ (القول فيمن تصرف اليه الزكوة) ☆ و هم ثمانية اصناف (الاول)

(١) في رجحانه اشكال ولا يترك الاحتياط (حجة دام ظله)

(٢) لا يترك الاحتياط في المؤن السابقة نهماً امكن (حجة دام ظله)

الفقر آء وهم الذين لا يملكون مؤنة سنتهم اللائقة بحالهم لهم و لمن يقومون
به لافعلا ولا قوة (الثاني) المساكين والمراد بهم هنا الاسوء حالا من الفقر آء
« مسئله » اذا كان ذا كسب يمون به نفسه وعياله على وجه يليق بحاله
لا تحل له الزكوة وكذا صاحب الصنعة و الضيعة وغيرهما مما يحصل مؤنته
اما القادر على الاكتساب ولكن لم يفعل تكاسلا فلا يترك الاحتياط في اجتنابه
عن اخذ الزكوة « مسئله » لو ادعى الفقر فان عرف صدقه او كذبه عومل
به ولو جهل حاله اعطى من غير يمين مع سبق فقره و الا فلاحوط اعتبار
الظن بصدقه خصوصاً مع سبق غناه « مسئله » لا يجب اعلام الفقير
ان المدفوع اليه زكوة بل يستحب صرفها اليه على وجه الصلة ظاهراً
و الزكوة واقعاً اذا كان ممن يترفع و يدخله حياء منها (الثالث) العاملون
عليها و هم الساعون في جبايتها (الرابع) المؤلفة قلوبهم و هم الكفار الذين
يراد الفتح الي الجهاد و الاسلام و المسلمون الذين عقايدهم ضعيفة (الخامس)
في الرقاب و هم المكاتبون العاجزون عن اداء مال الكتابة و العبيد
تحت الشدة بل مطلقاً لكن مع عدم وجود المستحق للزكوة (السادس)
الفارمون و هم الذين عليهم الديون في غير مصيبة و لا اسراف ولم يتمكنوا
من وفائها ولو ملكوا قوت سنتهم (السابع) في سبيل الله و هو جميع سبيل
الخير كبناء القناطر و المدارس و الخانات و بناء المساجد و اعانة الحاج
و الزائرين و اكرام العلماء و المشتغلين و تخليص الشيعة من يد الظالمين
ونحو ذلك نعم الاحوط اعتبار الفقر في الزائر و الحاج ونحوهما الا ان الاقوى
خلافه لكن مع عدم التمكن من الزيارة و الحج ونحوهما من مالهم بل يجوز
دفع هذا السهم في كل قربة و ان تمكن المدفوع اليه من فعلها بغير الزكوة
(الثامن) ابن السبيل و هو المنقطع به في الغربة و ان كان غنياً في بلده

اذا كان سفره مباحاً فلو كان في معصية لم يعط وكذا لو تمكن من الاقتراض
 أو غيره ~~من~~ القول في أوصاف المستحقين للزكوة وهي أمور ~~ثلاثة~~ (الاول)
 الايمان فلا يعطى الكافر ولا المخالف للحق و ان كان من فرق الشيعة بل
 ولا المستضعف من فرق المخالفين نعم يعطى من زكوة الفطرة مع عدم وجود
 المؤمنين في ذلك البلد ولا يعطى ابن الزنا (١) من المؤمنين فضلا عن كان
 من غيرهم و يعطى اطفال الفرقة المحقة من غير فرق بين الذكور والانثى
 ولا بين المميز وغيره بل لو تولد بين المؤمن وغيره اعطى منها ايضاً خصوصاً
 اذا كان الاب المؤمن ولا يعطى بيد الطفل بل يصرفها عليهم بنفسه أو بواسطة
 أمير والمجنون كالطفل اما السفينة فيجوز الدفع اليه و ان تعلق الحجر
 به (الثاني) العدالة على الاحوط فلا يعطى غير العدل سيما المتجاهر بارتكاب
 الكبائر و ان كان الاقوى (٢) الاكتفاء بالايمان و ان تفاوتت في الافراد
 مراتب الرجحان نعم يقوى عدم الجواز اذا كان في الدفع اعانة على الاثم
 أو اغراء بالقيح وفي المنع ردع عن المنكر والاحوط اعتبارها في العامل
 اما الغارم و ابن السبيل و الرقاب فغير معتبرة فضلا عن سبيل الله
 تعالى شأنه (الوصف الثالث) أن لا يكون ممن تجب نفقته على المالك كالأبوين
 و ان علو و الاولاد و ان سفلو و الزوجة و المملوك فلا يجوز دفعها اليهم
 للانفاق نعم لا يبعد جوازهم للتوسعة عليهم و ان كان الاحوط خلافه نعم
 اذا كان عندهم من تجب نفقته عليهم دونه كالزوجة للوالد او الولد و
 والمملوك لربها ~~كما انه يجوز دفع الغير لهم ولو للانفاق نعم لو كان~~
~~من يجب عليه باذلا فلا حوط عدم الدفع لو عال بالحد تبرعاً جازله دفع~~

(١) يعني الاطفال (حجة دام طاله)

(٢) ينبغي عدم ترك الاحتياط في شارب الخمر بل مطلق المتجاهر بالكبائر حجة

زكوته له فضلا عن غيره للانفاق فضلا عن التوسعة من غير فرق بين كون
المعال به المزبور قريبا او اجنبيا و لا بأس بدفع الزوجة زكوتها للزوج
وان انفقها عليها وكذا غيرها ممن تجب نفقته عليه بسبب من الاسباب
(الوصف الرابع) أن لا يكون هاشميا اذا كانت الزكوة من غيره اما زكوة
الهاشمي فلا بأس بتنا ولها منه كما انه لا بأس بتنا ولها من غيره مع الاضرار
ولكن الاحوط ان لم يكن أقوى الاقتصار على قدر الضرورة يوما فيوما
كما ان الاحوط (١) اجتناب مطلق الصدقة الواجبة ولو بالعارض و ان
كان الأقوى خلافه نعم لا بأس بدفع الصدقة المندوبة ولو زكوة تجارة
« مسئله » يجب النية في الزكوة ولا يجب فيها ازيد من القرية و التعمين
دون الوجوب و الندب و ان كان هو الاحوط فلو كان عليه زكوة وكفارة
مثلا وجب تعيين احدهما حين الدفع بل الاحوط ان لم يكن أقوى ذلك
بالنسبة الى زكوة المال والفطرة « مسئله » يستحب التعجيل في الزكوة بعد
حلولها بل هو الاحوط بل الاحوط عدم التأخير الا لغرض كانتظار مستحق
معين او الافضل و يضمنها لو تلفت بالتأخير لغير عذر ولا يجوز تقديمها
قبل وقت الوجوب الاعلى جهة القرض على المستحق فاذا جاء
الوقت احتسبها عليه زكوة مع بقاء القابض على صفة الاستحقاق و الدافع
والمال على صفة الوجوب وله ان يستعيد منه و يدفع الى غيره الا ان الاولى
والاحوط الاحتساب حينئذ لا الاستعادة (المقصد الثاني) في زكوة الابدان
المسماة بزكوة الفطرة التي يتخوف الموت على من لم تدفع عنه والكلام
فيمن تجب عليه وفي جنسها و في قدرها و فيمن تصرف عليه * (القول
فيمن تجب عليه) * « مسئله » تجب زكوة الفطرة على المكلف الحر الغني

فعلا أو قوة فلا تجب على الصبي والمجنون ولا يجب على وليهما ان يؤدي
 عنهما من مالهما بل يقوى سقوطها عنهما بالنسبة الى من يعولانه أيضاً ولا
 على من اهل شوال عليه و هو مغمى عليه مثلاً ولا على المملوك ولا على
 الفقير الذي لا يملك مؤنة سنته له ولعِياله لافعلا ولا قوة نعم الاحوط لمن زاد على
 مؤنة يومه وليلته صاع اخراجها بل يستحب للفقير مطلقاً اخراجها ايضاً
 ولو بان يدير صاعاً عِياله ثم يتصدق به على الاجنبي بعد ان ينتهي الدور
 اليه « مسئلة » يجب على من استكمل الشرائط المزبورة اخراجها عن نفسه
 وعن يعول به من مسلم وكافر وحر وعبد صغير وكبير حتى المولود الذي
 يولد له قبل هلال شوال ولو بلحظة وكذا كل من يدخل في عِيولته قبل
 الهلال حتى الضيف على الاحوط وان لم يتحقق منه الاكل بخلاف المولود
 بعد الهلال وكذا كل من دخل في عِيولته كذلك فانه لا يجب نعم هو مستحب
 اذا كان قبل الزوال ويجب فيها النية كغيرها من العبادات ☆ (القول في جنسها) ☆
 « مسئلة » الضابط في جنسها ما غلب في القوت لغالب الناس كالحنطة والشعير
 والتمر والزبيب والارز والاقط و اللين و الاحوط الاقتصار عليها وان اجزاء
 غيرها كالذرة و نحوها الا ان الاحوط دفع غيرها قيمة و احوط منه الاقتصار
 على الاربعة الاول مع اللبن و احوط منه الاربعة ودفع ما عداها قيمة بل الاحوط
 دفع الدقيق و الخبز قيمة فضلاً عن غيرهما « مسئلة » يعتبر في المدفوع فطرة
 أن يكون صحيحاً فلا يجزى المعيب كملاً يجزى الممزوج بمالاً يتسامح
 فيه الاعلى جهة القيمة لان الاقوى الاجتزاء بالقيمة عنها وتعتبر بحسب حال
 الوقت « مسئلة » الافضل اخراج التمر ثم الزبيب ثم غالب قوت البلد (١) و
 قد يترجح الانفع بملاحظة المرجحات الخارجية كما يرجح لمن يكون

قوته من البر الاعلى الدفع منه لا من البر الادون ولا من الشعر * (القول فى قدرها) * و هو صاع من جميع الاقوات حتى اللبن والصاع أربعة امداد و هى تسعة أرطال بالعراقى و ستة بالمدينى و هى عبارة عن ستمائة و أربعة عشر مثقالا صيرفياً و ربع مثقال * مسألة * يستمر وقت دفع الفطرة من حين وجوبها و هو الهلال الى وقت الزوال و الأفضل النهار قبل صلوة العيد بل لا يترك الاحتياط بالنسبة الى قبلية الصلوة لو صلى فان خرج وقت الفطرة و كان قد عزلها دفعها لمستحقها و ان لم يكن قد عزلها فالاحوط الاقوى (١) عدم سقوطها بل يؤديها ناوياً بها القرينة من غير تعرض للاداء والقضاء والاحوط عدم نقلها مع وجود المستحق وعدم تأخيرها كذلك و ان كان الاقوى الجواز مع الضمان * (القول فى مصرفها) * و هو مصرف زكاة المال لكن يجوز هنا اعطائها للمستضعفين (٢) من المخالفين عند عدم وجود المؤمنين و ان لم نقل به هناك و الاحوط الاقتصار على دفعها للمفقرات المؤمنين و اطفالهم بل المساكين منهم و ان لم يكونوا عدولا و الاحوط أن لا يدفع للمفقر أقل من صاع او قيمته و أن كان الاقوى الجواز فيما لو اجتمع جماعة لا تسعهم كذلك و يجوز أن يعطى الواحد اصوا عا بل ما يغنيه و يستحب اختصاص ذوى الارحام والجيران و أهل الهجرة فى الدين والعفة والعقل و غيرهم ممن يكون فيه أحد المرجحات والحمد لله وصلى الله على محمد وآله .

كتاب الخمس

الكلام فيما يجب فيه وفى مستحقه وقسمته بينهم وفى الانفال * (القول

« ١ » لا يترك قبل الزوال بقصد القرينة و بعده فالاحوط ايضا اخراجه رجاء حجة دام ظله

« ٢ » على ما دلت عليه عدة من الروايات ولا يخلو عن الاشكال (حجة)

فيما يجب فيه الخمس) * « مسئلة » يجب الخمس في سبعة أشياء (الاول)
 ما يغتنم باذن الامام قهراً من اهل الحرب دون ما أغتنم بالغز ومن غير اذنه
 حال الحضور فانه من الانفال للامام اما ما كان في حال الغيبة فالاحوط
 بل الاقوى (١) وجوب الخمس فيه سيما اذا كان للدعاء الى الاسلام
 وكذا ما اغتنم منهم بالسرقة (٢) والغيلة بل الاحوط ان لم يكن أقوى ذلك
 أيضاً في المأخوذ من اهل الحرب بالربا والدعوى الباطلة ونحوهما بل
 الاحوط اخراجه من حيث كونه غنيمة لا فائدة فلا يحتاج الى مراعات
 مؤنة السنة وغيرها وأن كان الأقوى خلافه ولا يعتبر في وجوب الخمس
 في الغنيمة بلوغها عشرين ديناراً على الاصح (الثاني) المعدن بكسر الدال
 والمرجع فيه العرف ومنه الذهب والفضة والرصاص والحديد والصفير
 والزبيق والياقوت والزبرجد والفيروزج والعقيق والقيز والنفط والكبريت
 والسبخ والكحل والزرنيخ والملح و ما شك فيه انه منه لا خمس فيه من
 هذه الجهة ويعتبر فيه بعد اخراج مؤنة الاخراج والتصفية مثلاً بلوغ عشرين (٣)
 ديناراً أو ما يكون قيمة ذلك حال الاخراج و ان كان الاحوط اخراجه
 من المعدن البالغ ديناراً بل مطلقاً ولو استغبط المعدن صبي أو مجنون تعلق
 الخمس فيه فالاقوى و أن وجب على الولي الاخراج (الثالث) الكنز الذي
 يرجع في مسماه الى العرف ولا يجب فيه الخمس حتى يبلغ عشرين ديناراً
 في الذهب ومائتي درهم في الفضة وبايهما كان في غيرهما و يلحق بالكنز
 في الاحوط (٤) أن لم يكن أقوى ما يوجد في جوف الدابة المشتراة مثلاً

(١) سواء قلنا بكونها للامام فتعمل للمشيمة باخراج الخمس او قلنا انها للمقاتلين

(حجة دام ظله)

(٢) على الاحوط (حجة)

(٣) او مائتي درهم على الاحوط (حجة)

(٤) لا يترك الاحتياط فيما يوجد في جوف الدابة والسمكة وسائر الحيوانات (حجة)

فيجب فيه الخمس بعد عدم معرفة البايع بل يلحق به ايضاً في الاحوط ان
 لم يكن اقوى ما يوجد في جوف السمكة بل لا تعريف فيه البايع الا في
 فرض نادر بل الاحوط ايضاً الحاق غير السمكة و الدابة من الحيوان بهما
 (الرابع) الغوص فكلما يخرج مما اعتيد خروجه من الجواهر و الدرر وغيرهما
 يجب فيه الخمس بشرط ان يبلغ قيمته ديناراً فصاعداً فلا خمس فيما ينقص
 عن ذلك ولا يعتبر في الوجوب ازيد من ذلك « مسأله » انما يجب الخمس
 في الغوص والمعدن والكنز بعد اخراج ما يغرمه على الحفر والسبك والغوص
 والآلات ونحو ذلك بل يقوى اعتبار النصاب بعد الاخراج (الخامس) ما
 يفضل عن مؤنته له و لعياله من الصناعات والزراعات وارباح التجارات بل
 و سائر التكتسيبات ولو بحيازة مباحة او استنمات او استنتاج او ارتفاع
 قيمة او غير ذلك مما يدخل تحت مسمى التكتسب والاحوط تعلقه بكل فائدة
 و ان لم يدخل تحت مسمى التكتسب وعلى هذا فالاحوط تعلقه بنحو الهبات
 والهدايا والجوائز والميراث الذي لم يحتمس بل الاحوط تعلقه بمطلق
 الميراث والمهر و عوض الخلع و ان كان الاقوى عدم تعلقه بهذه الثلاثة ولا
 عبرة بارتفاع القيمة السوقية مع التحقق في الخارج فلو اشترى عيناً مثلاً
 للتكتسب بها فغلت قيمتها ولم يبيعها غفلة او طلباً للزيادة و نحو ذلك حتى
 رجعت قيمتها الى رأس مالها لم يضمن الخمس اذالم يكن قد استقر فيها
 بتمام الحول « مسأله » الخمس في هذا القسم يتعلق بالفاضل عن مؤنة السنة
 التي اولها حال الشروع في التكتسب فيمن عمله التكتسب و في غيره من حين
 حصول الربح والمراد بالمؤنة ما ينفقه على نفسه و عياله الواجبى النفقة
 و غيرهم و منها ما يحتاجه لزيارته و صدقاته وجوائزه و هداياه و اضيافه و
 مصانعاته و الحقوق اللازمة له بنذراً وكفارة ونحو ذلك وما يحتاج اليه من

دابة أو جارية أو عبد أو دار أو فرش أو كتب بل ما يحتاج اليه لتزويج اولاده واختنائهم وما يحتاج اليه في المرض وفي موت أحد عياله وغير ذلك نعم يعتبر فيه الاقتصار على اللائق بحاله في العادة من ذلك كله بحيث يكون تركه خروجاً عن امثاله دون ما كان سفهاً و سرفاً بل الاحوط ان لم يكن اقوى مراعات الوسط من المؤنة دون الفرد العالي منها الغير اللائق بحاله وان لم يعد سرفاً بل سعة « مسئلة » لو كان عنده مال آخر لا خمس فيه فالاقوى اخراج المؤنة من الربح دون الخمس خاصة و دون الاخراج منها على التوزيع وان كان هو الاحوط سيما الاول ولوقام بمؤنته غيره لوجب او تبرع لم تهتسب المؤنة و وجب الخمس من الاصل « مسئلة » لا يعتبر الحول في وجوب الخمس في الارباح و غيرها وان جاز التأخير اليه في الارباح احتياطاً للمكتسب ولو ازاد التجهيل جازله و ليس له الرجوع بعد ذلك لوبان عدم الخمس مع تلف العين وعدم العلم بالحال (السادس) ارض الذمي اذا اشتراها من مسلم فانه يجب فيها الخمس على الذمي ولو باعها من ذمي آخر او مسلم بل ولورد ها باقالة او خيار ومصرف هذا الخمس مصرف غيره على الاصح نعم لانصاب له و لا نية حتى على الحاكم لاحين الاخذ ولا حين الدفع على الاصح (السابع) الحلال المختلط بالحرام مع عدم تمييز صاحبه اصلاً ولو في عدد محصور وعدم العلم بقدره كذلك فانه يخرج منه الخمس حينئذ امالو علم صاحبه وقدر المال دفعه اليه ولا خمس بل لو علمه في عدد محصور فالاحوط التخلص منهم جميعهم فان لم يكن ففي استخراج المالك بالقرعة او توزيع المال عليهم بالسوية أو يرجع بحكم مجهول المالك وجوه خيرها اوسطها ولو كان في عدد غير محصور تصدق بالمال على من شاء مالم يظنه بالخصوص فلا يترك الاحتياط حينئذ بالتصدق به عليه اذا كان محلاً لذلك

نعم لا يجدي ظنه بالخصوص في المحصور و لو علم قدر المال و جهل المالك
 جرى عليه حكم المجهول و لا خمس و لو علم المالك و جهل المقدار
 تخلص منه بالصلح و مصرف هذا الخمس كمصرف غيره على الاصح ☆ (القول
 في قسمته و مستحقه) ☆ « مسئله » يقسم هذا الخمس ستة اسهم سهم لله
 تعالى شأنه و سهم للنبي (ص) و سهم للامام (ع) و هذه الثلاثة الآن
 لصاحب الامر و روحه له الفداء و عجل الله فرجه و ثلاثة للايتام و المساكين
 و ابناء السبيل ممن انتسب بالاب الى عبد المطلب فلو انتسب بالام لم يحل
 له الخمس و حلت له الصدقة على الاصح « مسئله » يعتبر الايمان او ما في حكمه
 في جميع مستحقى الخمس و لا تعتبر العدالة على الاصح و ان كان الاولى
 ملاحظة الرجحان في الافراد فالمتجاهر بارتكاب الكبائر لا ينبغي الدفع اليه
 منه بل يقوى عدم الجواز اذا كان في الدفع اعانة على الاثم و العدوان
 والاغترآء بالقبيح « مسئله » الاقوى اعتبار الفقر في اليتامى اما ابن السبيل
 اى المسافر سفر طاعة او غير معصية فلا يعتبر فيه الفقر في بلده نعم يعتبر
 فيه الحاجة في بلد التسليم و ان كان غنياً في بلده كما عرفته في الزكوة
 « مسئله » الاحوط ان لم يكن اقوى عدم دفع من عليه الخمس لمن نجب
 نفقته عليه سيما الزوجة اذا كان للنفقة اما دفعه اليهم لغير ذلك مما يحتمل
 اليه و لم يكن واجباً عليه كالدواء مثلاً و نفقة من يعملون به فلا بأس كما
 لا بأس بدفع خمس غيره اليهم ولو للانفاق حتى الزوجة المعسر زوجها
 ☆ (القول في الانفال) ☆ وهى ما يستحقه الامام (ع) وهى أمور (منها) الارض
 التى لم يوجف عليها بخيل و لاركاب سوا آء انجلى عنها أهلها أو سلموها
 للمسلمين طوعاً (و منها) الارض الموات التى لا ينتفع بها لاستيجمها
 اولاً انقطاع الماء عنها اولاً استيلائه عليها او لغير ذلك و لم يجز عليها ملك لاحد

او جرى ولكن قد باد (و منها) سيف البحار و شطوط الانهار بل كل ارض
لارب لها و ان لم تكن مواتاً كالجزيرة التي تخرج في دجلة و فرات (و منها)
رؤس الجبال وما يكون بها مما هو منها و بطون الاودية و الآجام (و منها)
ما كان للملوك من قطايع و صفايا (و منها) صفو الغنيمة كفرس جواد
و ثوب مرتفع و جارية حسناء و سيف قاطع و درع فاخر و نحو ذلك
(و منها) الغنائم التي ليست باذن الامام (و منها) ارض من لاوارث له
(و منها) المعادن التي لم تكن لمالك خاص « مسئله » الظاهر اباحة جميع
الانفال للشيعة في زمن الغيبة على وجه يجرى عليها حكم الملك من غير
فرق بين الغنى منهم و الفقير نعم الاحوط ان لم يكن أقوى اعتبار الفقر
في ارض من لاوارث له بل الاحوط تقسيمه في فقراء بلده و احوط
من ذلك ان لم يكن أقوى ايصاله الى نائب الغيبة و الحمد لله كثيراً
وصلى الله على محمد و اهل بيته الطيبين الطاهرين الذين اذهب الله عنهم
الرجس و طهرهم تطهيراً . (تم)

هذه ملحقات في الجماعة من سيدنا

آية الله الكوه كمرى دام ظله

فصل في الجماعة و هي من المستحبات الاكيدة التي ورد في فضلها
و ذم تاركها ما يلحقها بالواجبات « مسئله » الجماعة شرط في صحة الجمعة
و كذا في العيدين لكن مع اجتماع شرائط الوجوب ولا تشرع هي في شيء
من النوافل الاصلية حتى صلوة الغدير على الاقوى الا في صلوة الاستسقاء
و في مشروعيتهما في صلوة الطواف اشكال « مسئله » يجوز الاقتداء في كل
من الصلوات اليومية بمن يصلي الاخرى اياً منها كانت و ان اختلفا في الجهر

و الاخفات و الاداء و القضاء و القصر و الاتمام نعم يشكل اقتداء من يصلى
وجوباً بمن يصلى احتياطاً « مسئله » يجوز العدول من الاتمام الى الانفراد
فى جميع احوال الصلوة و انكان ذلك من نيته على الاقوى لكن الاحوط
عدم العدول الا لضرورة « مسئله » ادراك الركعة فى ابتداء الجماعة
متوقف على ادراك ركوع الامام قبل الشروع فى رفع راسه و انكان
بعد فراغه من الذكر « مسئله » لو ركع بتخييل ادراك الامام راكعاً ولم
يدرك اوشك فى ادراكه بطلت صلوته و الاحوط فى صورة الشك
الاتمام و الاعادة او العدول الى النافلة والاتمام ثم اللحق فى الركعة الاخرى
« مسئله » لو نوى وكبر ورفع الامام راسه قبل ان يركع لزمه الانفراد
او انتظار الامام قائماً الى الركعة الاخرى فليجعلها الاولى له الا اذا ابطىء
الامام بحيث يلزم الخروج عن صدق الاقتداء فصل يشترط فى الجماعة
مضافاً الى ما مر فى المسائل المتقدمة امور « الاول » ان لا يكون
بين الامام و المأموم حائل يمنع عن مشاهدته و كذا بين
المأمومين مع الآخر ممن يكون واسطة فى اتصاله بالامام الا ان يكون
المأموم امرأة و الامام رجلاً فلا بأس بالحائل لها « الثانى » ان لا يكون
موقف الامام اعلى من موقف المأموم علواً معتداً به دفعياً و اما العلو
الغير المعتد به مما هو دون الشبر و العلو الانحدارى التدريجى على
نحو لا ينافى انبساط الارض فلا بأس بهما « الثالث » ان لا يتباعد المأموم
عن الامام بما يكون كثيراً فى العادة الا فى المأموم مع اتصال
الصفوف و الاحوط احتياطاً لا يترك ان لا يكون بين موقف الامام و مسجد
المأموم او بين موقف السابق و مسجد اللاحق ازيد من مقدار الخطوة
التي تملأ الفرج و احوط من ذلك مراعات الخطوة المتعارفة بل الاحوط

ان يكون مسجد اللاحق وراء موقف السابق بلا فصل « الرابع » ان لا يتقدم المأموم على الامام في الموقف بل لا يترك الاحتياط بالتأخر ولو شبراً * (فصل في احكام الجماعة) * « مسئلة » الاحوط ترك المأموم القراءة في الركعتين الأوليين من الاخفاتية واما من الجهرية فان سمع صوت الامام ولو وهمته وجب عليه ترك القراءة واما اذ لم يسمع حتى الهممة جازله القراءة بل الاستحباب قوى « مسئلة » لا يجوز ان يتقدم المأموم على الامام في الافعال كما لا يجوز ان يتأخر عنه تأخراً فاحشاً ولو تقدم او تأخر فاحشاً عمداً اثم ولكن صلوته صحيحة و ان كان الاحوط الاتمام ثم الاعادة « مسئلة » اذا رفع راسه من الركوع والسجود قبل الامام سهواً او لزعم رفع الامام راسه وجب عليه العود والمتابعة و ان لم يعد اثم وصحت صلوته و لكن الاحوط اعادتها بعد الاتمام « مسئلة » لو رفع راسه من الركوع قبل الامام سهواً ثم عاد اليه للمتابعة فرفع الامام راسه قبل وصوله الى حد الركوع فالظاهر بطلان الصلوة واما في السجدة الواحدة اذا عاد اليها و رفع الامام راسه قبله فلا بطلان و ان كان الاحوط الاعادة بعد الاتمام « مسئلة » اذا ادرك الامام في الركعة الثانية يجب عليه القراءة في الثانية له الثالثة للأمام و ان لم يمهله الأمام للسجدة تركها و ان لم يمهله لاتمام الفاتحة يتمها و يلحق الامام في السجدة و لكن يجب عليه الاخفات في القراءة و ان كانت الصلوة جهرية ولو جهر جاهلاً او ناسيهاً تبطل صلوته نعم لا يبعد استحباب الجهر بالبسملة « مسئلة » المأموم المسبوق يتابع الامام في التشهد والاحوط ان لم يكن اقوى التجاوى فيه .

فصل في شرائط امام الجماعة

« مسئله » يشترط فيه البلوغ والعقل والايمان والعدالة والذكورة
اذا كان الماموم رجلاً و ان لا يكون ابن زنا ولا قاعداً للقائمين ولا مضطجعاً
للقاعدين ولا من لا يحسن القرائه « مسئله » لا بأس بامامة المتبهم وذى الجبيرة

تمت

و قد تصديت لتصحيحه ومقابلته بقدر الوسع
و الطاقه الا ما زاغ عنه البصر وانا الاحقر
حسن المصطفى عفى عنه